

Distr.: General  
27 July 2010  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



المؤتمر الاستعراضي المعني باتفاق تنفيذ ما تتضمنه  
اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة  
١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن  
حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق  
والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال  
نيويورك ٢٤-٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠

تقرير المؤتمر الاستعراضي المعني باتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم  
المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من  
أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق  
والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال  
أعده رئيس المؤتمر

## المحتويات

## الصفحة

أولا -	مقدمة	٣
ثانيا -	المسائل الإجرائية	٥
ألف -	افتتاح المؤتمر الاستعراضي المستأنف	٥
باء -	البيانات الافتتاحية	٥
جيم -	إقرار جدول الأعمال	٦



٦	.....	الشواغر في المكاتب	دال -
٦	.....	تنظيم الأعمال	هاء -
٧	.....	وثائق تفويض الممثلين لدى المؤتمر	واو -
٧	.....	عرض تقرير الجولة التاسعة من المشاورات غير الرسمية	زاء -
		النظر في التقرير المتعلق بحالة صندوق المساعدة المنشأ بموجب الجزء السابع	حاء -
٧	.....	من الاتفاق	
٨	.....	المسائل الموضوعية	ثالثا -
٨	.....	بيانات عامة	ألف -
		تقييم مدى فعالية الاتفاق في تأمين حفظ وإدارة الأرضة السمكية المتداخلة المناطق	باء -
١٥	.....	والأرضة السمكية الكثيرة الإرتحال	
٥١	.....	اعتماد التقرير النهائي الصادر عن المؤتمر الاستعراضي المستأنف	رابعا -
٥٢	.....	تعليق أعمال المؤتمر	خامسا -
٥٣	.....	مسائل أخرى	سادسا -
			المرفق
٥٤	.....	الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي المستأنف	

## أولا - مقدمة

١ - عملا بالمادة ٣٦ من اتفاق تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال (الاتفاق)<sup>(١)</sup>، عقد الأمين العام مؤتمرا استعراضيا بشأن الاتفاق عام ٢٠٠٦. وكلف المؤتمر الاستعراضي بتقييم مدى فعالية الاتفاق في ضمان حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال من خلال استعراض وتقييم مدى ملاءمة أحكام الاتفاق، وأن يقترح، عند الاقتضاء، وسائل لتعزيز مضمونها وأساليب لتنفيذ تلك الأحكام بغية التصدي على نحو أفضل لأية مشاكل مستمرة في حفظ وإدارة تلك الأرصدة<sup>(٢)</sup>.

٢ - وتناول المؤتمر الاستعراضي السبل الكفيلة بتنفيذ الاتفاق تنفيذا كاملا، من خلال إجراء استعراض موضوعي وتقييم الاتفاق، والاتفاق على توصيات لتعزيز تنفيذ أحكامه. واتفق المؤتمر الاستعراضي أيضا على إبقاء الاتفاق قيد الاستعراض من خلال استئناف انعقاد المؤتمر الاستعراضي في موعد أقصاه عام ٢٠١١<sup>(٣)</sup>.

٣ - وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ١١٢/٦٣ و ٧٢/٦٤، استئناف انعقاد المؤتمر الاستعراضي في نيويورك في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠، بغرض تقييم مدى فعالية الاتفاق في كفالة حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. وطلبت الجمعية العامة أيضا إلى الأمين العام أن يقدم إلى المؤتمر الاستعراضي المستأنف تقريرا شاملا مستكملا يتم إعداده بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، لمساعدة المؤتمر على الاضطلاع بولايته وفقا للفقرة ٢ من المادة ٣٦ من الاتفاق. وطلبت كذلك إلى الأمين العام، أن يأخذ في اعتباره، لدى إعداده التقرير الشامل المستكمل، التوجيهات المحددة التي اقترحت بشأن ذلك التقرير في الجولة الثامنة من المشاورات غير الرسمية للدول الأطراف في الاتفاق (المشاورات غير الرسمية)<sup>(٤)</sup>.

(١) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢١٦٧، الرقم ٣٧٩٢٤.

(٢) قرارا الجمعية العامة ٢٥/٥٩ و ٣١/٦٠.

(٣) A/CONF.210/2006/15، المرفق، الفقرة ٥٩.

(٤) قرار الجمعية العامة ٧٢/٦٤، الفقرة ٣٣. وترد التوجيهات المحددة التي اقترحت في الجولة الثامنة من المشاورات غير الرسمية في المرفق الثالث من الوثيقة ICSP8/UNFSA/REP/INF.6.

٤ - ويتضمن تقرير الأمين العام<sup>(٥)</sup> لمحة عامة عن حالة واتجاه الأرصد السمكية المتداخلة المناطق، والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال، والأرصد السمكية المنفردة في أعالي البحار، والأنواع غير المستهدفة، والأنواع المرتبطة بأنواع أخرى والمعتمدة عليها. ويقدم أيضا استعراضا وتحليلا لمدى تنفيذ الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك للتوصيات التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠٠٦، بما في ذلك وصف للأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها منظمة الأغذية والزراعة، ومعلومات محددة عن احتياجات البلدان النامية في مجال بناء القدرات فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق. وبالإضافة إلى ذلك، قدم التقرير لمحة عامة عن عمليات استعراض أداء المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك التي أجريت حتى الآن، بما في ذلك بيان للتوصيات الرئيسية التي أسفرت عنها عمليات استعراض الأداء المذكورة.

٥ - وعملا بالفقرة ٣٤ من قرار الجمعية العامة ٧٢/٦٤، عُقدت جولة تاسعة من المشاورات غير الرسمية في آذار/مارس ٢٠١٠ وكانت بمثابة اجتماع تحضيرى للمؤتمر الاستعراضي المستأنف<sup>(٦)</sup>. وفي الجولة التاسعة، أجرت الدول الأطراف في الاتفاق، في جملة أمور، استعراضا أوليا لتقرير الأمين العام<sup>(٧)</sup>، ونظرت في جدول الأعمال المؤقت ومشروع تنظيم الأعمال الذي سيوصى بهما للمؤتمر الاستعراضي المستأنف، وناقشت الشواغل في مكتب المؤتمر الاستعراضي المستأنف وتبادلت وجهات نظر أولية بشأن النتائج المحتملة أن تنبثق عن المؤتمر<sup>(٨)</sup>.

٦ - ووفقا للمادة ٣٦ من الاتفاق، وجه الأمين العام الدعوة لحضور المؤتمر الاستعراضي المستأنف إلى جميع الدول الأطراف في الاتفاق والدول والكيانات التي يحق لها أن تصبح أطرافا فيه، فضلا عن المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي يحق لها المشاركة بصفة مراقب.

(٥) A/CONF.210/2010/1.

(٦) ICSP9/UNFSA/INF.4، تقرير الجولة التاسعة من المشاورات غير الرسمية، ١٦-١٧ آذار/مارس ٢٠١٠.

(٧) A/CONF.210/2010/1.

(٨) ICSP9/UNFSA/INF.4.

## ثانيا - المسائل الإجرائية

### ألف - افتتاح المؤتمر الاستعراضي المستأنف

٧ - افتتح رئيس المؤتمر الاستعراضي، ديفيد بالتون (الولايات المتحدة الأمريكية)، المؤتمر فأشار إلى مجموعة التوصيات التي اعتمدها المؤتمر عام ٢٠٠٦. وأكد أن المؤتمر الاستعراضي المستأنف يمثل فرصة لإعادة دراسة تلك التوصيات والنظر في وسائل إضافية يكون من شأنها تعزيز تنفيذ الاتفاق. وذكر الوفود أيضا بأن ولاية المؤتمر لن يطرأ عليها تغيير لأن ذلك الاجتماع هو استئناف للمؤتمر الاستعراضي.

### باء - البيانات الافتتاحية

٨ - أكد الرئيس أن الاتفاق كان له دور قوي أثر في إحداث تطورات فيما يتعلق بمصائد الأسماك الدولية، وأن الحكومات بذلت جهودا كبيرة منفردة ومن خلال المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك على حد سواء، لترجمة أحكام الاتفاق إلى تدابير ملموسة بغرض تنظيم مصائد الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. وفي ذلك الصدد، بدأت منظمات وترتيبات إقليمية جديدة معنية بإدارة مصائد الأسماك في الظهور باختصاصات مستمدة من الاتفاق، وغيّرت منظمات وترتيبات عديدة قائمة تدابيرها وممارساتها، بل وصكوكها التأسيسية، في بعض الحالات، لكي تتوافق مع الاتفاق. ووجه الرئيس الانتباه إلى أن الاتفاق في حد ذاته قد استقطب أيضا المزيد من الدعم، حيث أصبحت دول أخرى زاد عددها على ٢٠ دولة، أطرافا فيه منذ انعقاد المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠٠٦، وأن الدول الأطراف أصبحت الآن معظم دول العلم الرئيسية لسفن الصيد وأسواقا رئيسية للأسماك. إلا أن الحالة العامة للأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال لا تزال سيئة بالرغم من هذه التطورات. فعلى نحو ما أبرزه الأمين العام في تقريره (A/CONF.210/2010/1)، يتعرض ما نسبته ٢٥ في المائة من أرصدة أسماك التونة والأنواع الشبيهة بها للاستغلال المفرط. وتعرض نسبة أخرى منها قدرها خمسة في المائة للاستنفاد، حيث يبدو أن أرصدة أسماك القرش المحيطي قد ساءت حالتها على نحو ملحوظ، في حين أن ٥٥ في المائة من الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق تعاني من الاستغلال المفرط و ٨ في المائة منها من الاستنفاد. وأعرب عن الأمل في أن تنبثق عن المؤتمر المستأنف أفكار والتزامات أخرى تفضي إلى تنفيذ الاتفاق بالوسائل التي من شأنها أن تعالج على نحو أفضل حالة تلك الموارد.

٩ - ورحبت باتريشا أوبراين، وكيلة الأمين العام للشؤون القانونية، المستشار القانونية، باسم الأمين العام، بالمشاركين في المؤتمر الاستعراضي المستأنف. وأشارت إلى أن الاتفاق قد أرسى نظاماً قانونياً شاملاً يكفل حفظ الأرصد السميكية المتداخلة المناطق والكثيرة الارتحال واستغلالها على نحو مستدام في الأجل الطويل، وذلك من خلال تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ (الاتفاقية). فقد ساعد الاتفاق على إحداث تغيير أساسي في النهج الذي يتبعه المجتمع الدولي لإزاء إدارة مصائد الأسماك في أعالي البحار، استناداً إلى مبدأ الاستدامة، وإلى الأدوات الحديثة من قبيل الأخذ بالأنهوج التحوطية ونهوج النظم الإيكولوجية. وأشار إلى أن المشاركة في الاتفاق، بعد مرور نحو تسع سنوات على تاريخ بدء نفاذه، يعتبر وسيلة هامة تحمل البلدان على التحلي بالمسؤولية فيما يتعلق بمصائد الأسماك.

### جيم - إقرار جدول الأعمال

١٠ - أقر المؤتمر الاستعراضي جدول أعماله بصيغته الواردة في الوثيقة A/CONF.210/2010/3.

### دال - الشواغر في المكتب

١١ - أشار الرئيس إلى أن المؤتمر الاستعراضي، قد انتخب، وفقاً للمادة ١٠ من نظامه الداخلي المؤقت<sup>(٩)</sup>، عدداً من الأعضاء عام ٢٠٠٦ كي يعملوا في مكتب المؤتمر. وأوضح أن أولئك الأعضاء سيستأنفون مهامهم وسيواصلون الاضطلاع بها في المؤتمر الاستعراضي المستأنف. غير أنه لم يتسنّ لعدد منهم القيام بذلك، ومن ثم سيتعين إجراء انتخاب ملء الشواغر في المكتب.

١٢ - وأكد المؤتمر أن كلاً من سانيفالاتي س. نافوتي (فيجي) وأندريه كوفي (شيلي) ولوي جانغ (الصين) سيستأنفون مهامهم بصفقتهم نواباً للرئيس وسيواصلون الاضطلاع بها. وانتخب المؤتمر أيضاً كارمن باز مارتي (إسبانيا) وسيريل كوندي (غينيا) وأنيل أوريولا (بنما) نواباً للرئيس.

### هاء - تنظيم الأعمال

١٣ - اعتمد المؤتمر تنظيم أعماله بالصيغة الواردة في الوثيقة A/CONF.210/2010/4.

(٩) A/CONF.210/2006/6.

## واو - وثائق تفويض الممثلين لدى المؤتمر

١٤ - أشار الرئيس إلى أن المؤتمر الاستعراضي، كان قد عيّن عام ٢٠٠٦، وفقاً للمادة ٨ من نظامه الداخلي المؤقت، لجنة لوثائق التفويض مؤلفة من تسعة أعضاء يمثلون الدول الأطراف في الاتفاق التالية أسماؤها: ألمانيا وأوروغواي وأوكرانيا وجنوب أفريقيا وسانت لوسيا وسري لانكا وموريشيوس والنرويج والهند. وأكد المؤتمر الاستعراضي المستأنف أن تشكيلة لجنة وثائق التفويض ستبقى على حالها.

١٥ - وعقدت لجنة وثائق التفويض اجتماعاً تنظيمياً في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٠، انتخبت خلاله موديتا هاليادي (سري لانكا) رئيسة للجنة، وداير تلادي (جنوب أفريقيا) نائباً للرئيسة. ونظرت اللجنة، في اجتماعها الثاني الذي عقده في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٠، في وثائق تفويض ممثلي ٩٤ دولة مشاركة في المؤتمر الاستعراضي المستأنف، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، وقبلتها.

١٦ - وفي ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠، وافق المؤتمر الاستعراضي المستأنف على تقرير لجنة وثائق التفويض (A/CONF.210/2010/5). وأبلغ رئيس اللجنة المؤتمر بأن دولة واحدة مشاركة كانت، قد قدمت، بعد أن أقرت اللجنة التقرير، معلومات إضافية عن تعيين ممثلي الدول المشاركة في المؤتمر الاستعراضي.

## زاي - عرض تقرير الجولة التاسعة من المشاورات غير الرسمية

١٧ - أحاط المؤتمر علماً بتقرير الجولة التاسعة من المشاورات غير الرسمية<sup>(١٠)</sup> الذي عرضه الرئيس.

## حاء - النظر في التقرير المتعلق بحالة صندوق المساعدة المنشأ بموجب الجزء السابع من الاتفاق

١٨ - عرض ممثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة التقرير المالي عن حالة صندوق المساعدة المنشأ بموجب الجزء السابع من الاتفاق<sup>(١١)</sup>. وأشار إلى أن ورود تبرعات إلى الصندوق من أيسلندا وكندا ولبنان والنرويج ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية، ليصبح مجموع التبرعات حتى تاريخه ١٥٣ ٨٣٦ دولاراً.

(١٠) ICSP9/UNFSA/INF.4.

(١١) A/CONF.210/2010/2.

- ١٩ - وذكر ممثل منظمة الأغذية والزراعة أن مجموع إيرادات الصندوق منذ إنشائه، بما يشمل الفوائد، قد بلغ ٩٨٥ ٨٨٦ دولاراً. وبلغت النفقات الإجمالية للصندوق، بما فيها الالتزامات غير المصفاة، ما قدره ٧٤٤ ٧٣٥ دولاراً، وبلغ الرصيد الحالي نحو ٢٤١ ٦١ دولاراً. وأشار إلى أن الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة قد نشرتا على نطاق واسع المعلومات المتعلقة بوجود الصندوق والغرض منه، بطرق عدة منها الوسائل الإلكترونية وعقد الاجتماعات الدولية وإجراء الاتصالات بميئات مصادد الأسماك الإقليمية ذات الصلة.
- ٢٠ - وأحاط المؤتمر علماً بالتقرير الذي عرضته منظمة الأغذية والزراعة عن حالة صندوق المساعدة.

### ثالثاً - المسائل الموضوعية

#### ألف - بيانات عامة

- ٢١ - أعربت وفود كثيرة عن تأييدها للاتفاق وأكدت أنه يوفر الإطار والأدوات اللازمة لحفظ الأرصد السميكية المتداخلة المناطق والأرصدة السميكية الكثيرة الارتحال واستغلالها على نحو مستدام في الأجل الطويل، بطرق عدة منها المبادئ الأساسية للحوكمة، من قبيل الأخذ بنهج النظم الإيكولوجية والنهوج التحوطية، ووضع إطار للتعاون الإقليمي بشأن مصائد الأسماك. ورحبت الوفود بالدول البالغ عددها ٢٠ دولة التي أصبحت أطرافاً في الاتفاق منذ انعقاد المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠٠٦، وحثت الدول التي لم تصدق على الاتفاق أو تنضم إليه بعد أن تفعل ذلك. وأشارت بعض الوفود بارتياح إلى التقدم الذي أحرز في تنفيذ الاتفاق منذ عام ٢٠٠٦، حيث إن الدول الأطراف والدول غير الأطراف على حد سواء تقيدت بأحكامه إلى حد كبير.

- ٢٢ - وأشار بعض الوفود إلى بيان ليما المؤرخ ٥ أيار/مايو ٢٠١٠<sup>(١٢)</sup> وشددت تلك الوفود على أن جميع أحكام الاتفاق تُفسر وتطبق في سياق اتفاقية قانون البحار وبما يتفق مع مقتضاياتها. وأعربت تلك الوفود أيضاً عن اهتمامها بالاتفاق ورغبتها في الإسهام في تحسينه، وذلك سعياً إلى تحقيق مشاركة عالمية فيه. وأشارت الوفود أيضاً إلى غير ذلك من الصكوك الدولية التي أسهمت في استدامة مصائد الأسماك، من بينها مدونة قواعد السلوك بشأن صيد الأسماك المتسم بالمسؤولية، وخطط العمل الدولية اللتين وضعتهما منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

(١٢) A/CONF.210/2010/6، المرفق.



٢٣ - وأكدت الوفود أن المؤتمر الاستعراضي المستأنف يشكل فرصة هامة لتقييم التقدم المحرز، وتبادل الخبرات والتحديات ودراسة الوسائل الكفيلة بمواصلة تعزيز تنفيذ الاتفاق والتوصيات التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠٠٦. وساد اتفاق عام على أن تقدما كبيرا قد أحرز منذ انعقاد المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠٠٦ وأكدت الوفود على الالتزام الواسع النطاق الذي أخذته الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك على عاتقها بحفظ الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال وإدارتها على نحو مستدام.

٢٤ - وسلط العديد من الوفود الضوء على حدوث مستجدات محددة منذ اعتماد التوصيات الصادرة عن المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠٠٦. وتشمل تلك المستجدات ازدياد المشاركة في الاتفاق، وإحراز تقدم في إنشاء منظمات وترتيبات إقليمية جديدة معنية بإدارة مصائد الأسماك في منطقة المحيط الهادئ، واعتماد تدابير معززة للرصد والمراقبة والإشراف والامتثال والإنفاذ، وبخاصة اعتماد الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وردعه والقضاء عليه، والأخذ بثُجج النظم الإيكولوجية والثُجج التحوطية، واعتماد قرارات الجمعية العامة المتعلقة بأنشطة الصيد في قاع البحار وحماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة، وقيام بعض المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك بإنجاز عمليات استعراض أدائها، وبدء مشاورات أجراها الخبراء فيما يتعلق بأداء دول العلم، وإحراز تقدم في أنشطة التعاون بين المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، مثل الاجتماع المشترك الذي عقدته منظمات سمك التونة، والعمل الذي تضطلع به منظمة الأغذية والزراعة نحو وضع سجل عالمي للسفن ذات الرقم التعريفي الواحد، وتحسين إحصاءات كميات المصيد.

٢٥ - وأبرز بعض الوفود أنه بعد مرور أربع سنوات على المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠٠٦، ما زالت هناك شواغل كبيرة ماثلة بشأن حفظ الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال واستغلالها على نحو مستدام في الأجل الطويل، بما في ذلك ما يتعلق منها بتعرض الأرصدة السمكية للاستنفاد، وجمع البيانات وتعميمها، وتزايد قدرات الصيد، وحماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة. وأكدت عدة وفود على أهمية مصائد الأسماك بالنسبة لثقافة مجتمعاتها وصحتها واقتصاداتها وتنميتها. وأشار إلى أن من شأن القرارات التي اتخذت في المؤتمر الاستعراضي المستأنف أن تؤثر في تحقيق مؤشرات التنمية على الصعيدين العالمي والإقليمي. وتم أيضا التشديد على أهمية الدعامة الاجتماعية اللازمة للتنمية المستدامة وحقوق الإنسان فيما يتعلق بإنجاح حفظ وإدارة مصائد الأسماك في الأجل الطويل.

٢٦ - وساد شعور عام بضرورة بذل المزيد من الجهود من أجل تحسين حالة الأرصدّة السمكية، بطرق عدة منها تعزيز متطلبات الإبلاغ الدقيق في حينه عن بيانات مصائد الأسماك، وهو ما يتطلب أن تكون التدابير المتخذة متنسقة مع أفضل المعلومات العلمية المتاحة والأخذ بالنهوج التحوطية على نحو ما تنص عليه المادة ٦ من الاتفاق. وألقت وفود عديدة الضوء على سوء حالة مصائد الأسماك في العالم، على نحو ما يبينه تقرير الأمين العام، الذي يشير إلى أن الحالة العامة للأرصدّة السمكية وكميات المصيد لم تطرأ عليها تغييرات كبيرة منذ التقييم الأخير الذي أُجري عام ٢٠٠٥. فقد تدهورت حالة الأرصدّة في معظم الحالات التي أُعيد فيها التقييم. وأعربت وفود أخرى عن خيبة أملها إزاء عدم توافر المعلومات الكافية التي تتيح لها إجراء تقييم مرض عن حالة الأرصدّة المشمولة بالاتفاق. وارتأت تلك الوفود أن نوعية التقييمات المقبلة لحالة سير الاتفاق سترهّن بإدخال تحسينات كبيرة على مدى توافر البيانات عن حالة الأرصدّة.

٢٧ - وأعربت وفود عدة عن شواغلها إزاء حالة أرصدّة سمكية بعينها في منطقة المحيط الهادئ، مثل أسماك التونة السندرية والتونة الصفراء الزعانف، أو الأسقمري الحصان، فضلا عن حالة أسماك القرش. وأشارت إلى أن عددا من الدول قد اتخذت بالفعل إجراءات على الصعيد الوطني ترمي إلى وقف ممارسة إزالة زعانف سمك القرش. وتمت الإشارة إلى الجهود المبذولة مؤخرا لإدراج بعض أنواع سمك القرش في قائمة أنواع الأسماك المشمولة باتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، التي استخدمت لزيادة الضغط على المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك لحملها على وضع تدابير مناسبة ترمي إلى حفظ أنواع سمك القرش. ودعا عدد من الوفود إلى اتخاذ إجراءات محددة لحماية أسماك القرش، بما في ذلك متطلبات جمع البيانات المحددة بحسب أنواعها، واتخاذ تدابير تشترط، عند تفريغ حمولة المصيد من سمك القرش، الإبقاء على زعانفه في مكانها الطبيعي، أو تساوي عدد زعانف أسماك القرش مع الأعداد المصيدة منها، عند تفريغها، فضلا عن فرض أشكال الحظر الدولي الإضافية على إزالة زعانف سمك القرش.

٢٨ - وأعرب عن رأي مؤداه أنه لم يُحرز تقدم نحو تحسين حالة الأرصدّة السمكية لأن المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك أخفقت في اتباع المشورة العلمية بتقليل كميات المصيد، كما أن الدول أخفقت في تنفيذ وإنفاذ تدابير الحفظ والإدارة التي اعتمدها المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك. وأشارت إلى أنه، ما لم تف الدول بالتزاماتها، سيستمر انخفاض الأرصدّة السمكية وستزداد الضغوط المطالبة بالتعامل مع المسائل المتعلقة بالصيد المفرط، في محافل دولية أخرى، الأمر الذي من شأنه أن

يقوض دور المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك بصيغته الواردة في الاتفاق.

٢٩ - وفيما يتعلق بحفظ وإدارة الأرصد، أبرز بعض الوفود، بوجه خاص، الإجراءات التي اتخذت عملاً بقرار الجمعية العامة ١٠٥/٦١ لمعالجة الآثار التي يحدثها الصيد في قاع البحار في النظم الإيكولوجية البحرية الهشة. ودعا مقترح إلى ضرورة أن تنصب الجهود الآن على مواصلة وتحسين تنفيذ التوصيات الصادرة عن الجمعية العامة، بما في ذلك مناقشة أفضل الأشكال لمواصلة العمل ذي الصلة بمصائد الأسماك وبالنظم الإيكولوجية البحرية الهشة. وارتأى البعض أنه من غير المناسب أن يتناول المؤتمر الاستعراضي المستأنف المسائل المتصلة بأنشطة الصيد في قاع البحار والنظم الإيكولوجية البحرية الهشة لأن مناقشتها تجري في محافل أخرى.

٣٠ - وأكدت عدة وفود على ضرورة أن تُنفذ نهج النظم الإيكولوجية والنهوج التحوطية، ذلك أن دعم سلامة الأرصد السمكية لا يتأتى إلا بالحفاظ على سلامة النظم الإيكولوجية. وفي ذلك الصدد، من الضروري تحقيق توازن بين التحوط والإدارة الفعالة. وأعرب أيضا عن شواغل إزاء العبء الثقيل الذي قد يلقي على عاتق الدول التي تفتقر إلى القدرات اللازمة للتنفيذ سعياً إلى تحقيق أهداف الإدارة التحوطية. وأشارت بعض الوفود إلى أن المؤتمر الاستعراضي المستأنف ينبغي أن يركز على التدابير الأساسية، من قبيل تخصيص كميات المصيد، قبل تناول القضايا المعقدة، مثل نهج النظم الإيكولوجية، الذي ما زال ثمة حاجة إلى تحسين الإلمام بمفهومه وتطبيقه.

٣١ - وأعرب عن تأييد زيادة التعاون والأخذ بنهج متكاملة لترشيد الإدارة البحرية، وأدوات الإدارة على أساس المناطق، بما في ذلك المناطق البحرية المحمية، فضلاً عن تقييمات الأثر البيئي. وأشار أيضاً إلى الالتزام المقدم في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بحماية التنوع البيولوجي البحري عن طريق إنشاء شبكة عالمية تضم ممثلي المناطق البحرية المحمية بحلول عام ٢٠١٢ داخل المناطق الخاضعة للولاية الوطنية وخارجها.

٣٢ - وأكد العديد من الوفود على الدور المحوري الذي تؤديه المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك في حفظ وإدارة الأرصد السمكية بموجب الاتفاق. إذ إن تلك المنظمات والترتيبات هي المحافل المناسبة لكي تفي الدول بالتزاماتها بأن تتعاون في مجال حفظ وإدارة موارد مصائد الأسماك، على النحو المنصوص عليه في الاتفاقية. وأعرب عن رأي مؤداه أن المسؤوليات الكبرى التي تُلقى على عاتق المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، تقتصر بتوقعات كبيرة من المجتمع الدولي. وأشار إلى أن

المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، يمكن أن تضطلع بجميع الأنشطة ذات الصلة بحفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، بدءاً من الصيد وحتى التوزيع والمتاجرة والاستهلاك. وشجعت وفود أخرى جميع الأطراف التي لها مصلحة حقيقية في مصائد الأسماك المعنية إلى أن تنضم إلى تلك المنظمات أو تشارك في تلك الترتيبات.

٣٣ - وشددت عدة وفود أيضاً على ضرورة تحسين أداء المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، حيث إن هناك تبايناً في ذلك الأداء. وأيد عدد من الوفود تحديث ولايات تلك المنظمات والترتيبات، وإنجاز عمليات استعراض عادية لأدائها، وتنفيذ التوصيات ذات الصلة في الوقت المناسب. وأكدت وفود أيضاً على ضرورة أن يعاد الاضطلاع بعمليات استعراض الأداء تمثيلاً مع التوصيات الصادرة عن المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠٠٦. واقترح أيضاً أن يُجرى بانتظام استعراض لمدى تنفيذ التوصيات المنبثقة عن عمليات استعراض الأداء، على الصعيد الدولي. وتم التأكيد أيضاً على الحاجة إلى وضع معايير موحدة وشروط للعمليات.

٣٤ - وتم التشديد على أن الدول الأعضاء نفسها تتولى واجب التقيد بالتدابير الإدارية التي تتخذها المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، وأن أولئك الأعضاء يتحملون في نهاية المطاف المسؤولية الرئيسية عن التقيد بالتدابير عندما تحقق تلك المنظمات والترتيبات في تحقيق أهداف الحفظ. وكررت عدة وفود التأكيد على أن المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك لا يسعها الأداء إلا بقدر ما يتيح لها الدول الأعضاء فرصة القيام بذلك. وفي هذا الصدد، شكل المؤتمر الاستعراضي المستأنف فرصة للدول كي تفكر في ما عليها من التزامات بموجب الاتفاق. وتم حث الدول التي هي أعضاء في أكثر من منظمة أو ترتيب على أن تسهم في تحقيق الاتساق اللازم بينها.

٣٥ - وأشارت وفود إلى أنه من الضروري أن تعزز المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، متطلبات الإبلاغ الكامل والدقيق في حينه عن البيانات المتعلقة بمصائد الأسماك، وأن تزيد من قدراتها على إجراء البحوث، وأن تحسّن الشفافية والمساءلة، وأن تقلل من حالات الهلاك العرضية التي تتعرض لها أنواع الأسماك غير المستهدفة والأنواع المرتبطة بها. ومن المهم أيضاً أن تلتزم الدول الأعضاء بالتدابير التي تعتمدها المنظمات والترتيبات. واقترح أن تقوم المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك بإنشاء آليات ترمي إلى تقييم مستويات الامتثال، على أن تشمل احتمال فرض جزاءات في حال عدم الامتثال. وتم التشديد أيضاً على ضرورة أن تعتمد تلك المنظمات والترتيبات تدابير تكفل حفظ وإدارة

مصائد الأسماك استنادا إلى المشورة العلمية. وتقدم أحد المراقبين باقتراح يدعو فيه إلى ضرورة تعليق أنشطة الصيد ما لم تتوافر تلك المشورة. وأشار إلى أن المشاكل التي تعترض المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك هي نفسها المشاكل التي تواجه الدول.

٣٦ - وألقت عدة وفود الضوء على مبدأ توافق التدابير وشددت على أن المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك لا ينبغي أن تتخذ تدابير قد تنال من فعالية التدابير التي تتخذها الدول الساحلية فيما يتعلق بأنواع الأسماك نفسها. وأشار إلى الحاجة إلى أن تتعاون المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك مع الدول الساحلية، وأن تعزز تدابير الحفظ المتخذة على الصعيد الوطني لا أن تقوضها. وتم الإعراب أيضا عن رأي يدعو إلى ضرورة أن تُفسر المواد ٥ و ٦ و ٧ من الاتفاق على نحو لا يتنافى والحقوق السيادية للدول الساحلية في استكشاف واستغلال وحفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال في المناطق الخاضعة للولاية الوطنية في تلك الدول.

٣٧ - وسلط عدد من الوفود الضوء على اتفاقية حفظ وإدارة الموارد السمكية في أعالي البحار في جنوب المحيط الهادئ الصادرة عن المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ<sup>(١٣)</sup>، وذلك باعتبارها نموذجا يمكن أن تحتذيه المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك. وأشارت تلك الوفود إلى أنها قد رفعت مستوى المعيار القانوني المطبق على إدارة مصائد الأسماك على الصعيد الدولي من حيث الأهداف والمبادئ، وتأييد النهج التحوطية ونهج النظم الإيكولوجية، والتركيز على أفضل الممارسات الدولية، والأحكام المتعلقة بمصائد الأسماك الجديدة والاستكشافية ورصانة عمليات اتخاذ القرارات. وحثت الوفود على التعجيل بإدخال اتفاقية حفظ وإدارة الموارد السمكية في أعالي البحار في جنوب المحيط الهادئ حيز النفاذ، وعلى التقيد الصارم بالتدابير المؤقتة ذات الصلة. وأشار إلى أن إنشاء منظمات وترتيبات إقليمية جديدة معنية بإدارة مصائد الأسماك قد أزال على ما يبدو كثيرا من شواغل بعض الدول فيما يتعلق بالاتفاق.

٣٨ - وقدم العديد من المراقبين معلومات عما اتخذته المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك من خطوات تكفل القيام على نحو أشمل بتنفيذ الاتفاق والتوصيات التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠٠٦، أو تحسين الحفظ والاستغلال المستدام للأرصدة السمكية الواقعة تحت إدارتها. ولاحظ بعض المراقبين بدء عملية استعراض أداء منظمة مصائد

(١٣) اعتمدت اتفاقية حفظ وإدارة الموارد السمكية في أعالي البحار في جنوب المحيط الهادئ في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي، وأنه سيُجرى النظر عام ٢٠١٠ في إجراء استعراض شامل لأداء لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ. ولوحظ أن اللجنة كانت قد أنشئت بعد اعتماد الاتفاق، وأنها قد أدّمت أحكامه بالكامل في أنظمتها. كما أن العديد من أعضاء اللجنة هم أيضا أطراف في الاتفاق، مما ييسّر تنفيذ اتفاقية حفظ وإدارة الأرصاد السمكية الكثيرة الارتحال في غرب ووسط المحيط الهادئ.

٣٩ - ورحبت بعض الوفود أيضا بزيادة التعاون بين المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، وبخاصة، اجتماعات منظمات سمك التونة الخمس في إطار عملية كوبي، التي أشيد بها بوصفها خطوة هامة نحو اتخاذ تدابير ملموسة ومنسقة. وسلط الضوء على المجموعة الكبيرة من ولايات واختصاصات الهيئات الإقليمية المعنية بمصائد الأسماك، بوصفها فرصة لتبادل المعارف والنهوج والحلول.

٤٠ - واعترفت الوفود باعتماد عدد من الدول تدابير معززة للرصد والمراقبة والإشراف والامتثال والإنفاذ منذ انعقاد المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠٠٦. ورحبت وفود عديدة باعتماد اتفاق منظمة الأغذية والزراعة بشأن تدابير دولة الميناء، وأهابت بالدول أن تصبح أطرافا فيه. وأبرز عدد من الوفود أيضا التدابير التي اتخذت على الصعيد الوطني بغرض تحسين تنفيذ تدابير الرصد والمراقبة والإشراف.

٤١ - وأكد العديد من الوفود على ضرورة أن تُعالج بصورة أشمل مسألة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، بطرق عدة منها تنفيذ تدابير تنظيمية عملية تكفل تحسين القدرة على الإنفاذ. ومن الملاحظ أنه لم يحرز إلا تقدم محدود نحو تقليل الإعانات الضارة والقدرة على صيد الأسماك، وأكد العديد من الوفود على ضرورة أن تكون قدرات صيد الأسماك متناسبة مع فرص الصيد المتاحة، وأن تُكفل في الوقت ذاته حقوق البلدان النامية في تطوير مصائد الأسماك والمشاركة في إدارتها. وشددت الوفود أيضا على ضرورة أن تعزز المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك تدابير المراقبة على مدار سلسلة التسويق بكاملها، بطرق منها خطط توثيق المصيد. ولوحظ أن الدول تتحمل المسؤولية عن السفن التي ترفع أعلامها، لكنها أيضا تتحمل المسؤولية عن تصرفات رعاياها الذين يرفعون أعلام دول أخرى على سفنهم.

٤٢ - وشدد بعض الوفود على ضرورة النظر في وضع نظم بديلة للرصد والمراقبة، بدلا من الصعود إلى متن السفن وتفتيشها على النحو المنصوص عليه في المادتين ٢١ و ٢٢ من الاتفاق. كما دعت الوفود إلى التفاوض بشأن صك ملزم يتعلق بمسؤولية دولة العلم،

أو مبادئ توجيهية تضعها منظمة الأغذية والزراعة بشأن إجراءات التنفيذ التي تقوم بها دولة العلم.

٤٣ - وفيما يتعلق ببناء القدرات، أكد العديد من الوفود أن بناء قدرات البلدان النامية وتقديم المساعدة إليها يشكلان عنصرين رئيسيين لازمين لإضفاء الفعالية على تنفيذ الاتفاق. وأشار إلى أن المادة ٢٥ من الاتفاق تنص على مجموعة من الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الدول لتعزيز قدرات البلدان النامية. كما أشار إلى ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام بتعزيز قدرات البلدان النامية على حفظ وإدارة الأرصد السميكية وعلى المشاركة في مصائد الأسماك في أعالي البحار، على الرغم من الأهمية التي يكتسبها تيسير مشاركة تلك البلدان في الاجتماعات المتعلقة بمصائد الأسماك.

٤٤ - وبوجه أعم، اقترح أن ثمة حاجة إلى إيصال المساعدة الموجهة إلى البلدان النامية وبناء قدراتها، من أجل تحسين التعاون على إدارة موارد مصائد الأسماك. وبالإضافة إلى ذلك، أُعيد التأكيد على أن حقوق المشاركة في أنشطة الصيد في أعالي البحار يجب أن يراعى فيها مصالح الدول الساحلية والبلدان النامية. وتم التشديد أيضا على أهمية الانتفاع بموارد مصائد الأسماك بإنصاف، مثلما تم التأكيد على ضرورة احترام مبادئ منظمة التجارة العالمية ومنع وضع الحواجز أمام تجارة المنتجات السميكية. وجرى تسليط الضوء على رأي يتعلق بما يترتب على أعمال القرصنة، من آثار في اقتصاد الدول الجزرية الصغيرة النامية، حيث جعلت تلك القرصنة الصيد قبالة سواحل الصومال خطيرا للغاية.

٤٥ - وأبرز العديد من الوفود الدور الهام الذي يكتسبه صندوق المساعدة المنشأ بموجب الجزء السابع من الاتفاق، والذي أتاح فرصا ملموسة أمام الدول الأطراف النامية للحصول على التدريب والمساعدة في المجال التقني وتنمية مواردها البشرية من أجل حفظ وإدارة الأرصد السميكية. وأعلن وفد النرويج تعهده بتقديم تبرع قدره ١٠٠ ٠٠٠ دولار إلى الصندوق.

## باء - تقييم مدى فعالية الاتفاق في تأمين حفظ وإدارة الأرصد السميكية المتداخلة المناطق والأرصد السميكية الكثيرة الارتحال

### ١ - استعراض مدى تنفيذ التوصيات التي أقرت في المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠٠٦

٤٦ - دعا رئيس المؤتمر الوفود إلى تنظيم مداخلاتهم حول السؤالين الأولين المتعلقين بإطار العمل الواردين في بند تنظيم الأعمال وهما: (أ) ما المجالات التي يسير فيها تنفيذ التوصيات التي اعتمدت في المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠٠٦ سيرا حسنا على العموم؟ (ب) ما المجالات

التي لا يزال فيها تنفيذ التوصيات المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠٠٦ في مراحله الأولى، أو التي لم يُحرز فيها تقدم يُذكر في التنفيذ؟ وحث الوفود على التركيز على التوصيات ذات الصلة والأهمية القصوى أو التي قد تحتاج إلى مزيد من الدراسة من قبل المؤتمر.

#### (أ) استعراض مدى تنفيذ التوصيات المتعلقة بحفظ الأرصد وإدارتها

٤٧ - اعتماد التدابير وتنفيذها - شددت الوفود على أن تدابير الحفظ والإدارة يجب أن تستند إلى أفضل الأدلة العلمية المتاحة، وأن المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك ينبغي لها أن تشجع إجراء البحث العلمي البحري لتوفير أساس متين يكفل اعتماد تدابير الإدارة والحفظ. وأشار إلى أن الدول، والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك لا تعتمد دائما تدابير لأغراض الحفظ والإدارة تتسق مع أفضل المعلومات العلمية المتاحة بشأن حالة الأرصد، ومع أحكام اتفاق النهج التحوطي. وارتئي أن تعزيز واجهة الترابط بين السياسة والعلم كان شرطا من شروط التغلب على القصور في التنفيذ، كما أن له تأثيرا مباشرا في أداء المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك.

٤٨ - وأكدت الوفود على الحاجة إلى تنفيذ تدابير الحفظ والإدارة من قبل جميع الناشطين في مجال مصائد الأسماك. وحثت عدة وفود الدول على تنفيذ التدابير التي اعتمدها المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، وشددت على أن الكثير من مشاكل في مصائد الأسماك تعزى إلى عدم التنفيذ من قبل الدول، وليس إلى ضعف الإدارة من قبل تلك المنظمات والتدابير الإقليمية. وأشار أيضا إلى الفرق بين المشاركة في مفاوضات الصكوك المتعلقة بمصائد الأسماك وما يتلو ذلك من تنفيذ على الصعيد الوطني. وقدم عدد من الوفود معلومات عن تدابير الإدارة والحفظ المعتمدة على الصعيد الوطني، بما فيها تدابير تنفيذ الاتفاق.

٤٩ - وأعرب عن شواغل خاصة إزاء حفظ وإدارة أسماك القرش. وأشار إلى أن عددا قليلا فقط من الدول قد اعتمد خطط عمل من أجل أسماك القرش، على النحو الذي تتطلبه خطة العمل الدولية لحفظ أسماك القرش وإدارتها التي أعدها منظمة الأغذية والزراعة<sup>(١٤)</sup>. وجرى حث الدول على وضع خطة عمل وطنية بشأن مصائد أسماك القرش، مع إيلاء اهتمام خاص بتحديد وتوثيق المصيد منها والاتجار فيها. وطلب إلى منظمة الأغذية والزراعة عقد حلقة

(١٤) يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي [www.fao.org/fishery/publications/en](http://www.fao.org/fishery/publications/en).



عمل للنظر في المسائل التقنية المتصلة بقاعدة زعانف سمك القرش، على النحو الذي أوصت به لجنة مصائد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة في عام ٢٠٠٩.

٥٠ - إنشاء منظمات وترتيبات إقليمية جديدة معنية بإدارة مصائد الأسماك - رحبت وفود عديدة بالجهود المبذولة من أجل إنشاء منظمات وترتيبات إقليمية جديدة معنية بإدارة مصائد الأسماك، وحثت على العمل على دخول الصكوك التأسيسية ذات الصلة حيز النفاذ في الوقت المناسب. وجرى التأكيد على أن إنشاء المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ في منطقة واسعة من جنوب المحيط الهادئ هو تطور رائد. وأشار إلى اتخاذ عدد من التدابير المؤقتة، بما في ذلك معايير البيانات، وشروط الإبلاغ، وتدابير إغلاق مناطق أمام أنشطة الصيد في قاع البحار، وأن أحكام اتفاقية المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ بشأن تدابير التوافق قد جرى حلها بما يرضي جميع الدول.

٥١ - وأشارت عدة وفود إلى المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ بوصفها مثالا على الكيفية التي يمكن بها تطبيق الاتفاق في سياق إقليمي، وتكييفه وترجمته إلى ترتيبات عملية مقبولة لدى الدول الأطراف وغير الأطراف على حد سواء. ودعا أحد المراقبين إلى اعتماد تدابير مؤقتة مماثلة من قبل المنظمات والترتيبات الإقليمية الأخرى المعنية بإدارة مصائد الأسماك. وجرى التسليم، مع ذلك، بأن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود، بما في ذلك ما يتعلق بالتدابير المؤقتة اللازمة للأرصدة السمكية، وتطبيق النهج التحوطية ونهج النظام الإيكولوجي. وأشار إلى بطء التقدم المحرز في نفاذ اتفاقية المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ، فضلا عن عدم تنفيذ التدابير المؤقتة. وجرى حث الدول على الالتزام الصارم بالتدابير المؤقتة، والمؤتمر الاستعراضي على تشجيع تناول الجانب الطوعي من التدابير، وكذلك التوافق المطلوب في إجراءات اعتمادها، الأمر الذي لا يحقق سوى الحد الأدنى من القاسم المشترك المقبول لدى الدول المعنية. وكان من الأولويات أيضا تنقيح التدابير المؤقتة استنادا إلى التوصيات العلمية الحالية.

٥٢ - ورحبت الوفود بالتقدم المحرز في المفاوضات نحو اعتماد ترتيبات إقليمية جديدة معنية بمصائد الأسماك في منطقة شمال المحيط الهادئ. وأشار إلى أن الدول المشاركة في المفاوضات من أجل إنشاء منظمة أو ترتيبات جديدة قد وافقت على أنها ستقوم بتنظيم مصائد الأسماك التي لم تدخل بعد ضمن اختصاص المنظمات والتدابير الإقليمية القائمة المعنية بإدارة مصائد الأسماك، وأن المنطقة الجغرافية المغطاة سيتسع نطاقها ليشمل منطقة شرق المحيط الهادئ. ولا تزال المناقشات جارية بشأن ما إذا كان من الممكن تطبيق التدابير المؤقتة في منطقة شرق المحيط الهادئ.

٥٣ - وشددت عدة وفود على الحاجة إلى سد الفجوات في التغطية الجغرافية لضمان أن تغطي المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك جميع مناطق العالم. وسلط بعض المراقبين، بوجه خاص، الضوء على الفجوة في التغطية البالغ قدرها عشر درجات بين المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ والمنظمة أو التدبير المقرر في منطقة شمال المحيط الهادئ، وحذروا من أن ترك المنطقة مفتوحة سيجذب سفنا تحاول الهروب من التنظيم، وما قد يحدثه ذلك من نتائج تتجاوز منطقة شمال المحيط الهادئ. واقترح بعض المراقبين أن الدول ينبغي لها منع الصيد في المناطق التي لا توجد فيها تدابير للحفاظ والإدارة أو تدابير تعاونية، ريثما يتم اعتماد تلك التدابير. وجرى التشديد أيضا على ضرورة تغطية المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد جميع الأنواع التي جرى استغلالها في المناطق الخاضعة لولاياتها. ودعا بعض المراقبين إلى إقامة ترتيبات تعاونية تتناول إدارة الموارد في منطقة القطب الشمالي، لأن تغير المناخ قد جعل المنطقة هدفا سهلا لاستغلالها.

٥٤ - اتباع النهج التحوطية ونُهج النظم الإيكولوجية - أعربت الوفود عن الرضا إزاء قبول الاتفاق على نطاق واسع من قبل دول من جميع المناطق، وأن مبادئه، بما فيها النهج التحوطية، قد أصبحت الآن مقبولة بشكل عام، بما في ذلك فيما بين الدول غير الأطراف. وجرى الاعتراف بالنهج التحوطية بوصفه إحدى دعائم الاتفاق، على الرغم من أن تطبيقه لم يكن كافيا. ولاحظت عدة وفود تزايد تأييد تطبيق النهج التحوطية ونُهج النظم الإيكولوجية، ولا سيما من قبل المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك فيما يتعلق بالوقاية من الآثار الضارة على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة. ومع ذلك، فثمة حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لمعالجة ما يحدثه صيد الأسماك من أثر في الأنواع غير المستهدفة والأنواع المرتبطة بها أو المعتمدة عليها، على النحو المنصوص عليه في الفقرة (د) من المادة ١٠ من الاتفاق، وفي إدارة مصائد الأسماك غير الخاضعة للتنظيم حاليا. وأعرب عن القلق أيضا إزاء التأثير الذي يحدثه صيد الأسماك الصغيرة، والحاجة إلى إجراء تحسينات كبيرة في عملية اختيار أدوات الصيد.

٥٥ - وأكدت الوفود على الحاجة إلى تعزيز فهم نُهج النظم الإيكولوجية من أجل إدراج تلك النهج في الاتفاقات المتعلقة بمصائد الأسماك. وهناك حاجة أيضا إلى مواصلة بذل الجهود لضمان جمع البيانات المتعلقة بمصائد الأسماك وغيرها من بيانات النظم الإيكولوجية على نحو منسق ومتكامل. وجرى التشديد أيضا على الحاجة إلى مراعاة مصالح صائدي الأسماك الحرفيين لدى النظر في النهج الحديثة إزاء مصائد الأسماك، مثل النهج التحوطية ونُهج النظم الإيكولوجية، فضلا عن أدوات الإدارة على أساس المناطق. وارثني أيضا أن كفالة التوافق مع النهج التحوطية ونُهج النظم الإيكولوجية يتطلب ألا تتضرر الأرصاد

المحمية الموجودة في المياه المحلية، نتيجة التدابير الرامية إلى منع الإفراط في صيد الأرصدة المشمولة بالاتفاق والقضاء عليه.

٥٦ - واسترعت عدة وفود الانتباه إلى العلاقة بين النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي البحري وتغير المناخ، والحاجة إلى مزيد من المعلومات عن تغير المناخ، فضلا عن تأثير التلوث من مصادر برية في التنوع البيولوجي البحري. وجرت الإشارة بصفة خاصة إلى سرعة تأثير بعض الأرصدة بتغير المناخ، وإلى الحاجة إلى مواصلة تعزيز تدابير الحفظ والإدارة على نحو متكامل، واتباع نهج منهجية ومنسقة.

٥٧ - وأعرب عدد من الوفود عن دعمه لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٠٥/٦١ و ٧٢/٦٤ بشأن حماية النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة من أنشطة الصيد في قاع البحار. وجرى حث الدول على الاستفادة من المبادئ التوجيهية الدولية المتعلقة بإدارة مصائد الأسماك في أعماق أعالي البحار التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة لدى تحديد النظم الإيكولوجية البحرية الهشة، وإجراء تقييمات الأثر، واعتماد تدابير للحفظ والإدارة تكفل منع حدوث تأثيرات ضارة في تلك النظم الإيكولوجية، وعدم منح الإذن بممارسة أنشطة صيد أسماك قاع البحار إلى حين اعتماد تلك التدابير وتنفيذها. وأعرب أيضا عن تأييد الدور الذي تضطلع به منظمة الأغذية والزراعة في مساعدة الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك على إدارة مصائد أسماك قاع البحار وعلى حماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة، وتأييد العمل الذي تقوم به بشأن البرنامج المتعلق بمصائد أسماك قاع البحار في أعالي البحار. وجرى تسليط الضوء على حلقة العمل بشأن تنفيذ المبادئ التوجيهية، التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة، التي عقدت في جمهورية كوريا، في أيار/مايو ٢٠١٠، بوصفها محفلا أفاد في تحديد المشاكل التي تواجه تنفيذ المبادئ التوجيهية ومناقشة الحلول الممكنة. وجرى التأكيد على أنه ينبغي للمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك أن تفي بالالتزامات التي قدمها أعضاؤها في المحافل العالمية، مثل الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة، وأن تعتمد وتنفذ تدابير تكفل جمع البيانات، وإجراء تقييمات للأرصدات، واعتماد تدابير ترمي إلى معالجة الآثار المترتبة على الصيد.

٥٨ - وارتأت عدة وفود أنه ينبغي تطبيق التدابير المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ١٠٥/٦١ فيما يتعلق بمصائد أسماك قاع البحار على طول عمود الماء. وأشارت وفود أخرى إلى أن المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك ينبغي أن تشترط إجراء تقييم الأثر البيئي قبل السماح بأنشطة الصيد لأي رصيد معين. وارتئي أيضا أنه لا ينبغي السماح بأنشطة الصيد في المناطق التي لا توجد بشأنها خطة للحفظ والإدارة.

٥٩ - تنفيذ التدابير المتوائمة - أكدت الوفود على أهمية تحقيق المواءمة بين التدابير التي اعتمدها الدول الساحلية والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، والتدابير من أجل الحفظ في الأجل الطويل، وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال، لأن تلك الأرصد لا يمكن إدارتها بشكل ملائم في أعالي البحار أو في المناطق الخاضعة للولاية الوطنية وحدها. وجرى الإشارة إلى واجب دول العلم والدول الساحلية بأن تتعاون فيما يتصل بالأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال، وإلى مبدأ المواءمة، على النحو المنصوص عليه في الاتفاقية وفي الاتفاق. وجرى الإشارة أيضا إلى اتفاقية المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ، التي تتضمن حكما بشأن مواءمة التدابير مع المادة ٧ من الاتفاق.

٦٠ - وجرى حث الدول على العمل معا، ومع المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، من أجل ضمان الإدارة المستدامة لتلك الموارد في نطاقها الجغرافي بكامله. وشددت عدة وفود على أهمية ضمان مواءمة التدابير المعتمدة من قبل المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك مع التدابير التي اعتمدها الدول الساحلية. ومن الضروري أيضا أن لا تقوض التدابير التي اعتمدها المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك تلك التدابير التي اعتمدها الدول الساحلية بشأن الرصيد نفسه، أو أن تحل محل التدابير التي اعتمدها الدول الساحلية في المناطق الخاضعة لولايتها. وشددت الوفود على أن حفظ الموارد وضمان سلامة الأرصد من الناحية البيولوجية ينبغي أن يكونا في صدر اهتمامات المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك لدى وضع المعايير المتوائمة. وأشار أحد المراقبين إلى أن التدابير التي اعتمدها اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي ستصبح تلقائيا جزءا من التشريع المحلي الساري لدى بعض أعضائها.

٦١ - وأعرب عن رأي مفاده أن التدابير المؤقتة التي اعتمدها المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ لا تتواءم مع تدابير الدول الساحلية المعنية، كما أنها غير كافية لحماية الأنواع المعنية. وجرى إيضاح أن التدابير المؤقتة أدت إلى زيادة إجمالية في جهود الصيد، وأحدثت تأثيرا في الواقع العملي يتمثل في تقويض تدابير الحفظ والإدارة التي اعتمدها الدول الساحلية مما ألحق الضرر بمصائد الأسماك.

٦٢ - تطوير أدوات الإدارة على أساس المناطق - لقد كان من دواعي التشجيع لدى الوفود الإجراءات التي اتخذتها الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك لاعتماد أدوات الإدارة على أساس المناطق لأغراض إدارة مصائد الأسماك، بما في ذلك المناطق المغلقة مع اتخاذ ما يلزم من تدابير في مجالات الرصد، والرقابة والمراقبة،

مثل نظام رصد السفن وبرامج المراقبين، من أجل تعزيز عمليات الامتثال والإنفاذ. وأشار إلى أن المناطق البحرية المحمية، بما في ذلك المحميات البحرية، يمكن أن تساعد على إقامة نظام إيكولوجي بحري سهل التكيف، ويتسم بالمرونة في مواجهة آثار تغير المناخ وتحمض المحيط، وذلك عن طريق تيسير تجدد وازدهار التنوع البيولوجي في المحيط في المناطق المستهدفة.

٦٣ - وجرى حث الدول على التعاون على تحديد المناطق التي في حاجة إلى الحماية، وتبادل أفضل الممارسات، ولا سيما، فيما بين البلدان النامية من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مما سيسهم في تنفيذ الاتفاق على نطاق واسع. وأشار أيضا إلى الحاجة إلى تدابير تكفل حماية التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية الهشة، فضلا عن مواصلة الجهود فيما يتعلق بالتوصيات المعتمدة عام ٢٠٠٦ بشأن أدوات الإدارة<sup>(١٥)</sup>. وجرى أيضا التأكيد على الهدف المتوخى في خطة جوهانسبرج التنفيذية، المنبثقة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، والمتمثل في إنشاء مناطق بحرية محمية بما يتسق مع القانون الدولي وعلى أساس المعلومات العلمية، بما في ذلك شبكات الممثلين بحلول عام ٢٠١٢.

٦٤ - وأشار إلى الجهود التي تبذلها اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي بغرض تنظيم مصائد أسماك معينة، ولا سيما مصائد أسماك "أبو سيف"، والتونة السندرية، والتونة ذات الزعنفة الزرقاء، عن طريق غلق المنطقة لبعض الوقت، بهدف إعادة تعافي تلك الأرصاد. وأعرب عن رأي مفاده، فيما يتعلق ببعض الأرصاد، أن تلك التدابير قد حققت نجاحا أكبر مما حققته عملية تحديد الحصص.

٦٥ - إدارة القدرة على الصيد والقضاء على الإعانات المالية - أكدت الوفود أن قدرة الكثير من أساطيل الصيد في العالم لا تزال عالية جدا، وأعلى بكثير من المستويات التي تتناسب مع استدامة أرصدة سمكية معينة. وهناك حاجة إلى أن تعمل الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بمصائد الأسماك من أجل تمام تنفيذ التوصيات المعتمدة عام ٢٠٠٦ بشأن القدرة على الصيد<sup>(١٦)</sup>، فضلا عن خطة العمل الدولية لإدارة قدرات الصيد التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة. وأشار إلى أن القدرة الزائدة تشجع على الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وعلى ممارسات الصيد غير المستدام وذلك بالسماح لمزيد من السفن بالدخول إلى مصائد الأسماك بأعداد تفوق إمكانية الإبقاء عليها مجدية اقتصاديا، نظرا إلى الحدود المفروضة على حجم المصيد وجهود الصيد. ومن ثم هناك حاجة إلى بذل جهود على الصعيد الإقليمي بغرض تحديد مستوى أنشطة الصيد التي يكون من

(١٥) A/CONF.210/2006/15، المرفق، الفقرة ١٨ (هـ).

(١٦) المرجع نفسه، الفقرة ١٨ (و).

شأنها دعم استمرار استدامة كميات المصيد. واسترعى الانتباه أيضا إلى أن تخفيض الحمولة لا يؤدي دائما إلى الحد من جهود الصيد، نظرا إلى تسيير سفن حديثة، ومعاونة ماليا في كثير من الأحيان.

٦٦ - وسلطت الوفود الضوء على دور المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك في هذا الصدد، ودعت إلى اعتماد نهج متعددة الجوانب تكفل تخفيض قدرات الصيد الزائدة عن الحد، مع مراعاة حالة البلدان النامية بصفة خاصة. وجرى التشديد على ضرورة خفض القدرة الزائدة على الصيد على نحو يتسم بالشفافية والإنصاف، على ألا يضرب ذلك بقدرة البلدان النامية على المشاركة في مصائد الأسماك في أعالي البحار، بما يتسق مع الاتفاق ومع مدونة قواعد السلوك بشأن صيد الأسماك المتسم بالمسؤولية وخطة العمل الدولية لإدارة القدرة على صيد الأسماك اللتين وضعتهما منظمة الأغذية والزراعة. وارتئي أن خطط الإدارة الفعالة لمصائد الأسماك على الصعيد الوطني، مصحوبة بتنظيم ملائم للاستثمار، والملكية، وملكية حق الانتفاع، ومراقبة سفن الصيد، فضلا عن قدر كبير من الشفافية في عملية إصدار القرار، هي عوامل من شأنها المساعدة على التصدي للإفراط في قدرات صيد الأسماك. واسترعى الانتباه أيضا إلى الحاجة إلى معالجة مسألة القدرة على الصيد على نحو شامل، والقيام في الوقت نفسه باعتماد نهج متوازن إزاء حفظ وإدارة الأرصد السميكية المتداخلة المناطق والأرصد السميكية الكثيرة الارتحال على نحو أفضل.

٦٧ - وجرى تحديد القضاء على الإعانات المالية الضارة المقدمة لأنشطة صيد الأسماك بوصفه شرطا من شروط معالجة القدرة على صيد الأسماك. وأشار إلى أن إحراز تقدم في مسألة تحسين نظم الإعانات المالية المقدمة إلى مصائد الأسماك يمكن أن يعزز استدامة الأرصد السميكية المتداخلة المناطق والأرصد السميكية الكثيرة الارتحال. كما أعرب عن تأييد العمل الجاري حاليا في منظمة التجارة العالمية نحو القضاء على الإعانات المالية التي تسهم في الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، وفي الإفراط في صيد الأسماك وفي قدرات الصيد. وأشار إلى أن بعض الإعانات المالية يمكن أن تتيح أداة فعالة تكفل تلبية التطلعات الحقيقية لدى البلدان النامية فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، وجرى التشديد على الحاجة إلى وجود حوافز، بالإضافة إلى الجزاءات، لتحقيق التنمية المستدامة. وارتئي أيضا أن ثمة حاجة إلى إيلاء اهتمام خاص بمصائد الأسماك، ولا سيما تلك التي لم يحدد بشأنها المصيد المستدام المسموح به أو التي لا توجد خطط لإدارتها، وذلك لضمان ألا تؤدي الإعانات المالية إلى الصيد المفرط أو الإفراط في قدرات الصيد.

٦٨ - معدات الصيد المفقودة أو المهجورة والنفايات - أكدت الوفود على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات لمعالجة الآثار الضارة التي تحدثها معدات الصيد المفقودة أو المهجورة في الأنواع ذات القيمة التجارية وفي البيئة البحرية، بما في ذلك بذل جهود تعاونية إضافية من أجل إنشاء آليات تكفل القيام بانتظام باسترجاع معدات صيد الأسماك المهملة. وأثيرت أيضا مخاوف بشأن استخدام أجهزة جمع الأسماك، ولا سيما الأجهزة التي لا تُجمع في نهاية موسم الصيد، مما يؤدي إلى بذل قدر أكبر من جهود الصيد التي يجب مراعاتها في إدارة الأرصدة السمكية. واقترح إعادة تنشيط أعمال منظمة الأغذية والزراعة بشأن النفايات.

٦٩ - جمع البيانات وتبادل المعلومات - سلم كثير من الوفود بأن توافر البيانات المتعلقة بمصائد الأسماك في الوقت المناسب واكتمالها ودقتها هي مسائل حاسمة الأهمية بالنسبة لعمليات حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. وأكدت الوفود أن ثمة حاجة إلى اعتماد تدابير الحفظ والإدارة استنادا إلى تقييمات الأرصدة وأفضل المعلومات العلمية المتاحة وذلك لضمان استدامة الأرصدة السمكية والأنواع غير المستهدفة في الأجل الطويل، فضلا عن إعادة بناء الأرصدة السمكية المستنفدة. وجرى التشديد على الحاجة إلى إجراء تقييمات لتحديد الآثار التي قد تتعرض لها النظم الإيكولوجية البحرية الهشة حيثما يكون من المرجح حدوثها. وشددت الوفود أيضا على أن محدودية البيانات لا ينبغي أن تكون ذريعة للوضع الراهن، بل ينبغي أن تكون سببا لإتباع نهج تحوطية قوية.

٧٠ - وأشار إلى أن عمليات استعراض أداء المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك وتقرير الأمين العام قد حددا دقة البيانات، والإبلاغ عنها وتبادلها بوصفها مجالات في حاجة إلى قدر كبير من التحسن. وبُذلت جهود في بعض المنظمات والترتيبات، مثل اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ، بغرض سد الفجوات في البيانات، ومساعدة البلدان النامية على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالإبلاغ. ومع ذلك، فقد أكدت الوفود أن ثمة حاجة إلى اضطلاع المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك بدورها في هذا الصدد وتعزيز ذلك الدور، وإلى القيام بالمزيد من العمل لضمان التنفيذ بالتزامات الإبلاغ. فعلى سبيل المثال، أعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي للمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك أن تنفذ اشتراطات جمع البيانات المتعلقة بأنواع محددة من سمك القرش المصيدة مباشرة أو عرضا، وإجراء تقييمات بيولوجية، ووضع التدابير المرتبطة بحفظ وإدارة أنواع سمك القرش. وشددت بعض الوفود على الحاجة إلى تبادل البيانات، ودعت إلى تعزيز الهيئات العلمية العاملة في المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك من أجل

توفير البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات من جانب واضعي السياسات. وجرى تسليط الضوء أيضا على الدور الهام الذي تقوم به الدول الساحلية في توفير المعلومات الدقيقة.

٧١ - وأشار عدد من الوفود والمراقبين إلى أنه، على الرغم من أن البيانات العلمية المقدمة في الوقت المناسب والمتسمة بالدقة ينبغي أن تكون في صميم عمل المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، فإن القرارات كثيرا ما تعكس المصالح السياسية أو المصالح الاقتصادية قصيرة الأجل التي تسعى إليها الدول الأعضاء، والتي لا علاقة لها بالأدلة العلمية. وأشار إلى أن الدول الأعضاء هي المسؤولة في نهاية المطاف عن هذه القرارات وليس المنظمات أو الترتيبات. وجرى الاستشهاد بالتدابير المؤقتة المعتمدة في المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ بوصفها مثالا على أن التدابير التي لا تعتمد في الوقت المناسب أو استنادا إلى بيانات علمية سليمة قد تؤدي إلى الاستغلال المفرط للأرصدة، من قبيل سمك الأسقمري الحصان في جنوب المحيط الهادئ. وارتئي أن عدم الإبلاغ عن بيانات مصائد الأسماك ينبغي اعتباره عدم امتثال من قبل المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، وأنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص بتنفيذ المادة ١٤ من الاتفاق المتعلقة بجمع المعلومات وتوفيرها والتعاون في مجال البحوث العلمية. وأكدت عدة وفود أيضا دور برامج المراقبين في جمع البيانات.

٧٢ - وأشار أيضا إلى الدور الذي يضطلع به صغار صائدي الأسماك الحرفيين في مصائد الأسماك، وإلى عدم وجود تقديرات يُعتمد عليها فيما يتصل ببيانات المصيد وجهود الصيد. وارتئي، في حالة عدم توافر البيانات الموثوقة في الوقت المناسب، أن ثمة حاجة إلى أن تقوم الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك بتقييم كيفية تطبيق المعارف التقليدية لدى مجتمعات الصيد الحرفي الصغير الحجم على حفظ مصائد الأسماك المستدامة، وإدارتها وتطويرها، بما يتسق مع مدونة قواعد السلوك بشأن صيد الأسماك المتسم بالمسؤولية التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة عام ١٩٩٥. وأشار إلى أن عدم الإبلاغ، أو نقصانه أو عدم تقديمه في الوقت المناسب فيما يتعلق بصيد سمك التونة في المحيط الهندي الذي يضطلع به بقدر كبير الصيادون الحرفيون، قد ترتبت عليه آثار ضارة بالنسبة لأعضاء لجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي الذين هم في حاجة إلى الاعتماد على أفضل البيانات والمعلومات العلمية المتاحة.

#### (ب) استعراض تنفيذ التوصيات المتصلة بآليات التعاون الدولي وغير الأعضاء

٧٣ - تعزيز الولايات والتدابير في المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك - ذكرت الوفود بأن المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك هي الآلية الرئيسية التي يتوقع من الدول أن تفي من خلالها بالتزاماتها بموجب الاتفاق. وأشار إلى



أنه بُذلت جهود كبيرة لضمان تزويد تلك المنظمات والترتيبات بالأدوات اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتها بموجب الاتفاقية والاتفاق، وكذلك بموجب التوصيات التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠٠٦. وأحرز تقدم أيضا نحو وضع أفضل الممارسات لتلك المنظمات والترتيبات، واستعراض أدائها في ضوء المعايير الناشئة. ونظرا إلى أن معظم المنظمات والترتيبات أنشئت قبل بدء نفاذ الاتفاق، فإن تحديث صكوكها التأسيسية وولاياتها وممارساتها من أجل تنفيذ المبادئ الواردة في الاتفاق يعتبر مسألة ذات أولوية. وأعرب بعض وفود الدول غير الأطراف عن اعتقادها أنه من المهم أيضا النظر في إمكانية تحديث الاتفاق.

٧٤ - وشدد العديد من الوفود على ضرورة إدخال تحسينات على المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك من حيث فعالية التدابير الإدارية والشفافية على مستوى عمليات صنع القرار والامتنال للتدابير المتفق عليها. وأشار بعض الوفود إلى أن عددا من المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك قد أجرت عملية تهدف إلى تعزيز ولاياتها وتوسيع نطاقها. إلا أن بعض المنظمات والترتيبات لا تزال بحاجة إلى إصلاحات أساسية كي يتسنى لها الاضطلاع بمجموعة الوظائف الواردة في المواد من ١٠ إلى ١٢ من الاتفاق. وتم التشديد أيضا على أهمية اتفاق الدول الأعضاء على المخصصات من كميات الصيد. بيد أنه أشير إلى أن أي توسيع في نطاق الولايات أو أي زيادة في واجبات ومسؤوليات المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك لا ينبغي أن يكون على حساب الدول التي لا تزال مصائد الأسماك فيها في طور النمو. وأثيرت شواغل خاصة إزاء أي قرار يقضي بتجميد المخصصات، الأمر الذي من شأنه تكريس حالة عدم المساواة لصالح الدول التقليدية التي تمارس صيد الأسماك.

٧٥ - وأكد بعض الوفود أن مدى فعالية المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك هو أمر تحدده الدول الأعضاء، وأنه يجب التحلي بالإرادة السياسية لضمان قيام الدول باعتماد وتنفيذ تدابير للحفاظ والإدارة تكون عادلة وقائمة على أساس علمي وقابلة للتنفيذ. وشددت الوفود أيضا على الحاجة إلى أن تتخذ المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك إجراءات إدارية تكفل منع المزيد من التدهور في وضع الأرصدة السمكية الرئيسية وضمان عدم ترجيح كفة المصالح الاقتصادية على المدى القصير على كفة استدامة موارد مصائد الأسماك على المدى الطويل. ومن الأهمية بمكان أن تكون تدابير الحفاظ والإدارة قائمة على أفضل ما هو متاح من المشورة العلمية. وتم الإعراب عن القلق إزاء عدم قيام بعض المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك باعتماد تدابير تأخذ في الاعتبار أفضل المعلومات العلمية المتاحة، أو عدم اعتماد تدابير وقائية في حالات الافتقار إلى البيانات، أو تنقيح التدابير في ضوء المزيد من المشورة العلمية. وفي هذا الصدد، لا يمكن

القبول بأن تتجاهل المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك المشورة العلمية لأسباب نفعية سياسية أو لاستيعاب ملتحقين جدد بمصائد الأسماك، لأن القيام بذلك كفيل بتقويض مصداقيتها، وفي نهاية المطاف، مصداقية الاتفاق ذاته.

٧٦ - عمليات استعراض الأداء والمبادئ التوجيهية بشأن أفضل الممارسات - رحبت عدة وفود بعمليات استعراض الأداء التي أجريت حتى الآن، وأشارت إلى أن هناك منظمات أخرى تخطط لإجراء تلك العمليات أيضاً. وكان من دواعي التشجيع لدى الوفود إجراء عمليات استعراض الأداء التي أدرجت العناصر التي أوصى بها المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠٠٦، بما في ذلك إجراء تقييم مستقل واستخدام معايير شفافة. وتم الاعتراف عموماً بأن عمليات استعراض الأداء كانت مفيدة، لا سيما عندما أدت إلى اعتماد تدابير جديدة، مثل خطة توثيق كميات المصيد من قبل لجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف، أو التدابير التي تهدف إلى حماية الطيور البحرية وبعض الأرصد السميكية، بما في ذلك أسماك القرش، التي اتخذتها لجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي. كما أدخلت تحسينات في اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي، على الرغم من أنه لا يزال يتعين حل بعض المسائل المتعلقة بالبيانات.

٧٧ - وشجعت الوفود المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك على إجراء استعراض للأداء، إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد. إلا أنه، وحسب ما ورد في تقرير الأمين العام، يتعين تحسين أداء العديد من المنظمات والترتيبات، ويجب بذل المزيد من الجهود لتنفيذ التوصيات الواردة في عمليات استعراض الأداء المكتملة. وتم التشديد على تفضيل عمليات استعراض الأداء التي تتم بمشاركة خارجية على عمليات استعراض الداخلية الصرفة. وفي هذا الصدد، ارتأى بعض الوفود أن ثمة حاجة إلى النظر في معايير استعراض الأداء. وفيما يتعلق بتنفيذ التوصيات الواردة في عمليات استعراض الأداء، أعرب عن وجهة نظر مفادها أنه ينبغي أن يكون تنفيذ التوصيات، حصراً، من اختصاص الهيئات الإدارية التابعة للمنظمات أو الترتيبات ذات الصلة. وفي هذا الصدد، جرى التشديد على شفافية عملية الاستعراض. واقترح عدم إعادة النظر في الرصيد الذي حققه المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠٠٦ فيما يختص بالمشاركة الخارجية في عملية استعراض الأداء.

٧٨ - تعزيز وترسيخ التعاون في ما بين المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك - رحبت الوفود بالتقدم المحرز على صعيد تعزيز التعاون والتنسيق بين المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك منذ انعقاد المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠٠٦، بما في ذلك عن طريق برامج البحوث، وتبادل قوائم السفن، وبرامج مراقبي التصديق المتبادل،

والترتيبات الرسمية مثل مذكرات التفاهم. وشددت الوفود على أهمية تعزيز تبادل المعلومات بشأن المسائل الرئيسية مثل الثغرات في مجال العلوم، وكذلك على مزايا التعاون على منع إنزال الأسماك من السفن التي تُدرج في قائمة السفن الضالعة في الصيد غير المشروع وغير المبلّغ عنه وغير المنظم. ودعا عدد من الوفود إلى رفع مستوى التعاون والتواصل بين المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك في هذا المجال.

٧٩ - وأوضحت الوفود أن تعزيز التواصل والتعاون بين المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك مهم للغاية، ولكن يجب في نفس الوقت ضمان عمل كل تنظيم أو ترتيب بشكل مستقل. وتم تسليط الضوء على الفوائد التي يحققها تبادل أفضل الممارسات، فيما يتعلق مثلاً بتنفيذ تدابير لحماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة من الآثار الضارة الكبيرة عملاً بقرار الجمعية العامة ١٠٥/٦١. إلا أنه أُشير إلى أن أفضل الممارسات يجب أن تعكس الظروف البيئية الخاصة والخصائص المحلية لدى كل منظمة أو ترتيب.

٨٠ - ورحبت عدة وفود بعملية كوبي، التي انطلقت باجتماع عقدته المنظمات الإقليمية الخمس المعنية بإدارة مصائد أسماك التونة في كوبي باليابان عام ٢٠٠٧. وأوضحت الوفود أن تلك المنظمات كانت تتعاون في مجال مواءمة الوثائق المتعلقة بكميات الصيد وسجلات السفن ومكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلّغ عنه وغير المنظم، وأنها تنسق برامج مراقبي إعادة الشحن، وتعرض المعلومات ذات الصلة على موقع موحد على شبكة الإنترنت ([www.htuna-org.org](http://www.htuna-org.org)). وتم التخطيط لتنظيم عدد من حلقات العمل المتصلة بأفضل الممارسات في مجال المشورة العلمية، والرصد والمراقبة، والإشراف، والصيد العرضي، وإدارة مصائد أسماك التونة.

٨١ - ونظراً إلى أن عملية كوبي قد برهنت على نجاحها في تنسيق عمل المنظمات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد أسماك التونة، اقترح النظر في إمكانية إطلاق مبادرة تنسيق مماثلة بين المنظمات والترتيبات المعنية بإدارة مصائد الأسماك غير التونة. كما أعرب عن رأي مفاده أن عملية كوبي لا يمكن أن تظل منعزلة، وأنه ينبغي النظر في إمكانية تواصلها مع المحافل المتعددة الأطراف الأخرى.

٨٢ - المشاركة في المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك - أكدت الوفود أن التعاون بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء في المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك ضروري من أجل ضمان فعالية تدابير الحفظ والإدارة. وبناء عليه، تم تشجيع الدول على الانضمام إلى المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، أو تطبيق التدابير التي تعتمد عليها، في المناطق التي تمارس فيها صيد الأسماك. وتمت الإشارة في

هذا السياق إلى أنه من واجب الدول إما أن تتعاون على إدارة الأرصدّة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدّة السمكية الكثيرة الارتحال، أو تمتنع عن صيد تلك الأرصدّة في أعالي البحار.

٨٣ - ودعا بعض الوفود أيضا المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك إلى كفالة إمكانية انضمام جميع الدول التي لها مصلحة حقيقية في مصائد الأسماك المعنية إلى تلك المنظمات أو المشاركة في تلك الترتيبات، إذا برهنت على استعدادها للمشاركة بشكل بناء وقدرتها على ذلك، وأنها تمثل التدابير ذات الصلة. وارتئي أنه مع أن الأعضاء الحاليين قد يُبدون مخاوف مشروعة بشأن إمكانية وصول أعضاء جدد إلى مصائد الأسماك، فإن قواعد العضوية الصارمة التي يجري تطبيقها في كثير من الأحيان من خلال إجراءات قائمة على توافق الآراء، من شأنه أن يؤدي إلى زيادة في الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم.

٨٤ - وأشار إلى أن عددا من المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك قد وضعت آليات لتعزيز التزام الدول غير الأعضاء بتدابير الحفظ والإدارة وبرامج الرصد والمراقبة والإشراف وجمع البيانات مقابل الحصول على فرص تتيح ممارسة صيد الأسماك في المنطقة المشمولة بالاتفاقية. وتم الإعراب عن رأي مفاده أنه ينبغي للدول غير الأعضاء الراغبة في الحصول على مركز الدولة المتعاونة من غير الأعضاء أن تتعهد بالتزامات تتناسب مع الفوائد التي تحصل عليها. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تطالب المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك باستمرار الامتثال للتدابير المعتمدة والإسهام بصورة منتظمة في عمل المنظمات، بما في ذلك عبر توفير البيانات. وتم التشديد أيضا على أن مركز الدولة المتعاونة من غير الأعضاء لا ينبغي أن يكون إلى أجل غير مسمى، بل ينبغي أن يكون بمثابة نقطة عبور نحو العضوية كلما أمكن ذلك.

٨٥ - وفيما يتعلق بالمخصصات، أُشير إلى أن المادة ١٠ من الاتفاق لم تضع معايير تكفل تخصيص حصص المصيد من الأسماك، ودعت الوفود إلى التحلي بالشفافية والإنصاف عند وضع معايير التخصيص. وأشار إلى أن اتفاقية المنظمة الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ مثال ناجح على توخي منهجية متوازنة ودقيقة لدى تخصيص الحصص بموجب المعايير، دون إعطاء الأولوية لكميات المصيد التاريخية، إذ إنه في غياب ذلك سوف يتعرض الأعضاء والمشاركون الجدد للتمييز، وهو ما يشكل انتهاكا لحرية الصيد في أعالي البحار. ومع ذلك، أُشير إلى أن حرية الصيد في أعالي البحار ليست حرية غير مشروطة، وأن أحد أهداف الاتفاق الرئيسية يتمثل في الحد منها. وأعرب عن رأي مفاده أن

الاتفاق يجعل من المشاركة في المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك حكرًا على الدول التي لديها مصلحة حقيقية في مصائد الأسماك المعنية، أي الدول الساحلية التي يقع الرصيد في منطقتها الاقتصادية الخالصة، أو الدول التي كانت تمارس صيد الأسماك من الأرصدة الموجودة في المنطقة المشمولة بالاتفاقية ذات الصلة. وجرى كذلك إيضاح أن المنظمين الجدد الذين ليس لهم مصلحة حقيقية في مصائد الأسماك لا ينبغي أن يحصلوا على حقوق صيد في الأرصدة التي جرى استغلالها بشكل تام. وأرتأت وفود أخرى وجود صعوبات تتعلق بتطبيق مصطلح "مصلحة حقيقية" إذا كان يفرض قيودًا على إمكانية وصول بعض الدول إلى موارد مصائد الأسماك، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية التي ليس لها ممارسات سابقة في مجال صيد الأسماك بعيدا عن شواطئها.

٨٦ - قواعد وإجراءات صنع القرارات في المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك - رحبت الوفود بالتقدم المحرز في عملية التفاوض بشأن اتفاقية المنظمة الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ وفي استعراض الولايات الحالية الموكلة إلى بعض المنظمات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك مثل منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي، من أجل الحد من قدرة الأعضاء على عدم التقيد بالتدابير. وارتئي أنه، عندما يكون هذا الإجراء ممكنا، ينبغي أن يُطلب من الدول تقديم تفسير كتابي عن ذلك وتحديد التدابير البديلة التي تعترم تنفيذها.

٨٧ - ودعا بعض الوفود إلى إدخال تحسينات على مستوى الشفافية والمساءلة في عمليات صنع القرار في المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك. وأشار إلى إحراز تقدم على صعيد إضفاء الشفافية على عمل تلك المنظمات والترتيبات وقراراتها في السنوات الأخيرة، ولكن الفرص المتاحة أمام المنظمات الحكومية الدولية أو المنظمات غير الحكومية للمشاركة فيها لا تزال محدودة أو معقدة بلا مبرر في بعض الحالات. كما أشار إلى أن مشاركة تلك الفئات من المنظمات من شأنها أن تثري عمل المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك بخبرات هامة ومساهماتها بوصفها جهات معنية، وأنه ينبغي بذل مزيد من الجهود بغرض تحديث الإجراءات وتبسيطها بحيث تتيح مجالًا أمام تلك المنظمات للمشاركة بشكل مجدٍ في جميع اجتماعات المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك وهيئاتها الفرعية.

#### (ج) استعراض تنفيذ التوصيات المتعلقة بالرصد والمراقبة والإشراف والامتثال والإنفاذ

٨٨ - تعزيز المراقبة الفعالة لأنشطة السفن - شددت الوفود على ضرورة تحسين أداء دول العلم، بما في ذلك في إطار الجهود الأوسع نطاقا التي تهدف إلى تعزيز الرصد والمراقبة

والإشراف على سفن الصيد في أعالي البحار. وشددت عدة وفود على أن الإطار القانوني للمراقبة التي تضطلع بها دول العلم قد وُضع بالفعل، وأن الجهود الحالية ينبغي أن تركز على التنفيذ. وأشار في هذا الصدد إلى أن الاتفاق حدد مسؤوليات دول العلم بشكل مفصل أكثر مما هو منصوص عليه في الاتفاقية.

٨٩ - وقدمت عدة وفود معلومات عن الإجراءات التي اتخذتها، على الصعيدين الوطني والإقليمي، بغرض تعزيز المراقبة الفعالة للسفن التي ترفع علمها أو لمكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. وشملت تلك التدابير اعتماد خطط عمل وطنية، ونظم وإجراءات منح التراخيص، وخطط توثيق كميات المصيد، وإجراءات متعلقة بالصعود على متن السفن وتفتيشها، ونظم المراقبة عبر السواتل، أو نظم رصد السفن. وعلى سبيل المثال، تُمنح تراخيص صيد الأسماك لدولة العلم الواحدة على أساس سنوي، وفي حالة وحيدة هي أن يكون للسفن حقوق صيد مكفولة لدى المنظمات أو الترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك التي تكون الدولة عضواً في تلك المنظمات أو مشاركة في تلك الترتيبات. وفي حالة أخرى، رافق مراقب علمي جميع سفن صيد أسماك التونة المأذون لها التابعة لإحدى دول العلم من أجل ضمان الامتثال للمواد ذات الصلة. وأبرزت وفود أخرى مسألة وضع اتفاق إقليمي بشأن الإشراف على مصائد الأسماك وإنفاذ القواعد بشأنها، واستراتيجية رصد ومراقبة وإشراف إقليمية ترمي إلى مكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم في جنوب المحيط الهادئ، إلى جانب إعداد سجل ملزم لقيود مراكب الصيد في منطقة أمريكا الوسطى.

٩٠ - وأكدت الوفود أن تلك الأنواع من التدابير من شأنها مساعدة دول العلم على أن تتحمل مسؤولياتها، وتعزز المراقبة الفعالة على سفنها. وتم تشجيع الدول على اشتراط وجود برامج المراقبين، ونظام لرصد السفن بالنسبة للسفن الأجنبية والمحلية على السواء. واقترح أيضاً إعداد خطط لتنظيم أيام الصيد باعتبارها نهجا عمليا ومبتكرا يكفل إضفاء المزيد من الشفافية. وجرى إيضاح أن التغطية الشاملة التي يوفرها وجود نظام مركزي لرصد السفن لا يمكن التغلب به مسألة ضرورية للامتثال والإنفاذ. وارتئي أنه ينبغي إنشاء المصارف، وشركات التأمين، ومقدمي الإمدادات، وغيرهم من مقدمي الخدمات عن التعامل مع سفن الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، عبر سنّ تشريعات محلية. وتم تذكير الدول أيضاً بعدم غض الطرف عن تصرفات رعاياها الذين يمارسون صيد الأسماك تحت رايات دول أخرى، حيث يعتمد رعايا الدول الرئيسية التي تمارس صيد الأسماك، في كثير من الحالات، إلى استخدام سفن ترفع أعلام دول أخرى للتهرب من مسؤولياتهم.

٩١ - وشددت عدة وفود على أن تبادل المعلومات المتعلقة بالرصد والمراقبة والإشراف يكتسي أهمية حاسمة في تعزيز مراقبة السفن بصورة فعالة، ومنع الصيد غير المشروع وغير المبلّغ عنه وغير المنظم. وأوضحت تلك الوفود أنه، نظرا إلى أن أساطيل صيد الأسماك كثيرة التنقل، يجب أن يكون تبادل المعلومات المتصلة بتلك السفن سريعا أيضا. ولهذا ثمة حاجة إلى تعزيز تبادل المعلومات على الصعيد العالمي وزيادة السرعة التي يتم بها تبادل المعلومات. وتمت الإشارة إلى مثال عملي على فعالية تبادل المعلومات في منع إنزال الأسماك من سفينة تمارس الصيد غير المشروع وغير المبلّغ عنه وغير المنظم.

٩٢ - وأوضح عدد من الوفود أن تحسين فهم الجوانب الدولية من الصيد غير المشروع وغير المبلّغ عنه وغير المنظم سيكون مفيدا، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية التي تضطلع بالمسؤولية عن إجراء عمليات رصد ومراقبة لمساحات شاسعة من مناطقها الاقتصادية الخالصة والإشراف عليها، اعتمادا على موارد محدودة. وتم التشديد أيضا على أن بعض المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك تفتقر إلى الإمكانيات التي تتيح لها تعزيز مراقبة السفن داخل نطاق اختصاصها الجغرافي. وفي هذا الصدد، أشير إلى حدوث زيادة في الصيد غير المشروع وغير المبلّغ عنه وغير المنظم في مناطق من المحيط الهندي، مما يتطلب من دول العلم تحمل مسؤولياتها بدقة أكبر. وشددت الوفود على أن ثمة حاجة إلى بناء القدرات للسماح بمواصلة تنفيذ البرامج أو لتنفيذها بشكل كامل، أو من أجل تطبيق المبادرات الثنائية أو الإقليمية بفعالية.

٩٣ - تقييم أداء دول العلم - أكدت الوفود أن فرض دول العلم مراقبة على سفنها المستخدمة في صيد الأسماك، وما يتصل بها من أنشطة، مسألة حيوية في كفالة ترشيد استغلال المحيطات. وساد شعور عام بأن ثمة حاجة إلى أن تبذل دول العلم المزيد من الجهود كي ترقى إلى مستوى التزاماتها بموجب الاتفاقية والاتفاق، وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة، لضمان امتثال السفن التي ترفع أعلامها لتدابير الحفظ والإدارة المتعددة الأطراف، وأن تتخذ إجراءات إنفاذ سريعة وفعالة لدى عدم قيام السفن بذلك. وتم تذكير الوفود أيضا بالحاجة إلى مراجعة سلوك مواطنيها عند تقييم أداء دول العلم، ولا سيما ممارسات مالكي السفن من الدول المتقدمة النمو الذين يقومون بتغيير علم الدولة الذي ترفعه سفنهم لممارسة الصيد غير المشروع وغير المبلّغ عنه وغير المنظم في أنحاء مختلفة من العالم.

٩٤ - وأيد بعض الوفود وضع صك جديد بشأن أداء دول العلم يجري إعداده عقب إجراء مشاورات مع الخبراء ومشاورات تقنية. إلا أن وفودا أخرى أعربت عن رأي مفاده أن مشكلة أداء دول العلم تتعلق بعدم التنفيذ، وتساءلت عن الجدوى من وراء وضع صك

قانوني جديد يتناول مسؤولية دول العلم. وارتأى أحد الوفود أن بوسع الدول غير دول العلم ودول الميناء اتخاذ إجراءات تكفل سد الثغرات على مستوى الإنفاذ. وأعرب عن رأي مفاده أنه إذا كانت إحدى دول العلم غير راغبة، أو غير قادرة على اتخاذ إجراءات ضد السفن التي ترفع علمها، فلا يمكن من ثم اعتبارها دولة علم، وينبغي السماح للدول الساحلية بالتدخل مباشرة. وارتئي أيضا أن المؤتمر الاستعراضي ينبغي له أن يوصي بالتخلي عن قصر الولاية القضائية على دول العلم.

٩٥ - وأعربت وفود كثيرة عن دعمها للعمل الذي تقوم به منظمة الأغذية والزراعة والذي يستهدف وضع معايير مقبولة عالميا تكفل تقييم أداء دول العلم، والنظر في الإجراءات التي يمكن اتخاذها ضد السفن غير الممتثلة والدول التي دأبت على عدم مراقبة سفنها. وتمت الإشارة أيضا إلى أن حلقة عمل الخبراء، التي عقدت في كندا قد خلّصت إلى أن تحسين أداء دول العلم مسألة أساسية في مكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلّغ عنه وغير المنظم، وكذلك في التصدي للإفراط في صيد الأسماك بشكل عام، وتحسين الإدارة العالمية لمصادر الأسماك. وتضمنت وثيقة توجيهية عرضت على حلقة العمل معايير يمكن استخدامها في تقييم مسؤوليات دول العلم، والاعتبارات التي ينبغي أخذها في الحسبان عند إجراء عمليات التقييم، والإجراءات التي يمكن اتخاذها ضد الدول والسفن التي لا تفي بمسؤولياتها.

٩٦ - وأعربت وفود عن أسفها إزاء تأخير عمل منظمة الأغذية والزراعة في هذا الصدد، وهي تأمل في أن تستعيد العملية التي تقوم بها تلك المنظمة زخمها. وجرى حث الدول أيضا على أن تفي بتعهداتها، وأن تقدم إلى منظمة الأغذية والزراعة المساهمات المالية اللازمة كي تقوم بأنشطتها مستقبلا. وحثت الوفود أيضا على مواصلة التعاون بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة البحرية الدولية بشأن المسائل المتعلقة بمكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلّغ عنه وغير المنظم، وعلى إعداد سجل عالمي لسفن الصيد يتضمن رموز تعريف فريدة للسفن.

٩٧ - اعتمد تدابير بشأن دول الميناء - رحبت وفود عديدة باعتماد اتفاق عام ٢٠٠٩ بشأن التدابير التي تتخذها دول الميناء، حيث اعتبرته تطورا هاما في مجال مكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلّغ عنه وغير المنظم. وأكدت الوفود أن الصك الجديد من شأنه أن يقلل من الفوائد الاقتصادية المخبئة من الصيد غير المشروع وغير المبلّغ عنه وغير المنظم، وأنه سيساعد على ضمان إنزال وإعادة شحن وتعبئة وتجهيز الأسماك التي تم صيدها بشكل قانوني فقط. وأشار إلى أن الصك الجديد تضمن حظرا شاملا على تقديم الخدمات إلى السفن الضالعة في الصيد غير المشروع وغير المبلّغ عنه وغير المنظم، مما يبرهن على أهمية قيام المنظمات



والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك بإعداد قوائم عن تلك السفن. وأعربت عدة وفود عن تأييدها للصك الجديد الذي يؤكد أن عبء مكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلّغ عنه وغير المنظم لا يقع فقط على عاتق بعض الدول، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٩٨ - ودعت وفود عديدة إلى التصديق على الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دول الميناء، وشددت على أن اتساع نطاق التصديق على هذا الصك وسلامة تنفيذه، على الصعيدين المحلي والإقليمي، سيوفر أداة فعالة في مكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلّغ عنه وغير المنظم. وأشارت عدة وفود إلى أنها شرعت في العمليات الداخلية تهيئة لأن تصبح أطرافاً في الصك الجديد. وطلب من المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك تشجيع أعضائها على التصديق على الصك، وعلى السعي إلى اعتماد التدابير التي تتخذها دول الميناء بما يتواءم مع الصك الجديد، على غرار ما قامت به لجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي، واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي. واقترح أيضاً أن تتخذ منظمة الأغذية والزراعة إجراءات ترمي إلى ضمان التنفيذ السليم للاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دول الميناء.

٩٩ - وشددت الوفود، بشكل أعم، على أهمية التدابير التي تتخذها دول الميناء بغرض التصدي للصيد غير المشروع وغير المبلّغ عنه وغير المنظم، وكفالة الحوكمة الرشيدة في مجال حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. وأشارت تلك الوفود إلى أن التعجيل باعتماد التدابير التي تتخذها دول الميناء بما يتواءم مع الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دول الميناء شكل عنصراً هاماً من عناصر تعزيز الإنفاذ وتشجيع الامتثال. وشددت الوفود أيضاً على أن التدابير المتعلقة بالموانئ والأسواق وسائل فعالة في الحد من ممارسة إزالة زعانف سمك القرش.

١٠٠ - تعزيز خطط الامتثال والإنفاذ في المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك - رحبت الوفود بالجهود التي بذلتها المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك بغرض تشجيع الامتثال لتدابيرها المتعلقة بالحفظ والإدارة، والتصدي لأنشطة صيد الأسماك التي تقوم بها الدول الأعضاء وغير الأعضاء فيها والتي من شأنها أن تقوض من فعالية تلك التدابير. وتشمل تلك الجهود إعداد قوائم عن السفن الضالعة في الصيد غير المشروع وغير المبلّغ عنه وغير المنظم، واتخاذ تدابير تجارية غير تمييزية، وإعداد وثائق عن كميات المصيد، أو وثائق عن الخطط التجارية، واتخاذ تدابير ترمي إلى تنظيم إعادة الشحن، وتدابير بشأن دول الميناء. وتم التشديد على أن مثل تلك التدابير توفر أدوات حاسمة تكفل

تحسين الامتثال لتدابير الحفظ والإدارة، وجمع بيانات عن كميات المصيد والجهود المبذولة في مجال الصيد، والتحقق من تلك البيانات.

١٠١ - ومع ذلك أشار عدد من الوفود إلى أنه رغم اتخاذ تلك التدابير، كشفت تقارير المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك أن عدم الامتثال هو أكبر عقبة تحول دون نجاح حفظ وإدارة الأرصدة السمكية. وفي الواقع، اتضح أن أوجه القصور في امتثال تدابير الحفظ والإدارة المتفق عليها هي الموضوع الرئيسي المشترك بين نتائج عمليات استعراض الأداء التي قامت بها المنظمات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك. وأشارت عدة وفود إلى أن المسؤولية الأولية عن امتثال تدابير الحفظ والإدارة تقع على عاتق كل دولة على حدة في إطار عملها داخل المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك. وأكدت الوفود أيضا على الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية لدى القيام بأنشطة الإنفاذ، بما في ذلك تنفيذ الاتفاقات المتعلقة بصعود منفذي القانون على ظهر السفن.

١٠٢ - وحثت عدة وفود المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك على بذل المزيد من الجهود بغية تعزيز خطط الامتثال والتنفيذ، بما في ذلك عن طريق تنسيق تدابيرها وتبادل المعلومات المتعلقة بالرصد والمراقبة والإشراف، وخاصة المعلومات بشأن السفن الضالعة في الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. وتم التأكيد أيضا على أهمية ضمان تنفيذ تلك التدابير بفعالية، حيث إن السفن الضالعة في الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم كثيرا ما تنتقل إلى المناطق التي يكون التنفيذ فيها أقل صرامة. وأبرزت الوفود، بشكل خاص، الحاجة إلى اعتراف المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك بقوائم السفن الضالعة في الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم بين المناطق. وتمت الإشارة أيضا إلى أن ثمة حاجة إلى قيام تلك المنظمات والترتيبات بوضع حوافز وروادع تضمن الامتثال لتدابير الحفظ والإدارة.

١٠٣ - وأشار إلى أن التغطية الشاملة عن طريق مراقب مستقل على ظهر جميع سفن الصيد العملاقة، مقترنة بتعزيز الخطط الدولية للصعود على متن السفن وتفتيشها، تدابير ضرورية لكفالة الامتثال والإنفاذ. وجرى التشديد أيضا على أهمية مواءمة خطط توثيق كميات المصيد التي تتيح التمييز بين المصيد المأذون به وغير المأذون به.

١٠٤ - وقد قدمت المنظمات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك معلومات عن التدابير التي اتخذتها بغرض تحسين خطط الامتثال والتنفيذ. وطلبت اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي إلى الأطراف المتعاقدة تقديم تقارير عن مدى امتثالها لتدابير الحفظ والإدارة، ووجهت رسائل إلى الأطراف المتعاقدة التي لم تلتزم بالقرارات. وقد انخفض عدد

السفن الضالعة في الصيد غير المشروع وغير المبلّغ عنه وغير المنظم في المنطقة المشمولة باتفاقية تلك اللجنة من ٥٠٠ سفينة إلى أقل من ١٠ سفن. وذكرت لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ أنها اعتمدت خطة صعود وتفتيش تطبيقا للمادتين ٢١ و ٢٢ من الاتفاق، وأنها أجرت ٢٨ عملية صعود وتفتيش على متن السفن في أعالي البحار خلال فترة الإثني عشر شهرا الأخيرة. وقدمت بعض الوفود أيضا معلومات عن مشروع قام به الاتحاد الأوروبي ولجنة المحيط الهندي يضمن مراقبة مصائد الأسماك في غرب المحيط الهندي.

١٠٥ - الآليات البديلة للامتثال والإنفاذ في المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك - ارتأى بعض الوفود أنه ينبغي النظر في إيجاد نظم بديلة للمراقبة والرصد عبر الصعود على متن السفن وتفتيشها. وتم، على وجه الخصوص، تأكيد أن توفير تغطية شاملة بنسبة ١٠٠ في المائة من خلال المراقبين قد يكون أكثر فعالية، حيث يتم الصعود على متن السفن قبل أن تُبحر، ويمكن للمراقبين ضمان امتثالها وأيضاً جمع معلومات إحصائية. إلا أن وفوداً أخرى شددت على أن عمليات الصعود على متن السفن وتفتيشها في أعالي البحار من بين الوسائل الهامة التي تكفل تحسين الامتثال لتدابير الحفظ والإدارة. وفي هذا الصدد، سلط عدد من الوفود الضوء على العمل الذي قامت به لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ والمنظمة الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ الذي يعتبر مثالا إيجابيا على كيفية إدراج المادتين ٢١ و ٢٢ من الاتفاق في معاهدات جديدة وكيفية تنفيذها على الصعيد الإقليمي على نحو يرضي كلا من الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء. وشددت الوفود على أن الآليات البديلة ينبغي ألا تحل محل آليات الإنفاذ القائمة لدى المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك بل ينبغي أن تكمل تلك الآليات. وتم التشديد أيضاً على أهمية برامج المراقبين واستخدام البيانات في التحقيقات.

١٠٦ - تنظيم نقل الشحنات بين السفن والتموين والتزويد بالوقود - أعرب عدد من الوفود عن القلق إزاء نقل شحنات المصيد بين السفن في أعالي البحار، وأقروا بأنه من الصعب رصد الأنشطة في تلك المناطق. وأوصت الوفود بألا يتم نقل الشحنات بين السفن إلا في موانئ محددة من أجل القيام بعمليات رصد وجمع بيانات عن المصيد تكون موثوقة بقدر أكبر. واعترافاً بتلك الصعوبات، اعتمدت المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك تدابير بشأن نقل الشحنات بين السفن أو عززت تلك التدابير، بما في ذلك عن طريق وضع مراقبين على متن السفن. وأشارت الوفود إلى أنه في ظل تنامي عولة الاقتصاد، يمثل تنظيم نقل الشحنات بين السفن أداة حاسمة في مكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلّغ عنه وغير المنظم، وفي جمع البيانات والتحقق منها وضمان الامتثال للتدابير المتفق

عليها. وتم التشديد على الدور الذي تضطلع به دول العلم في ضمان زيادة الامتثال لقواعد نقل الشحنات بين السفن. وتم تسليط الضوء أيضا على القضايا المتعلقة بالولاية القضائية عند معالجة السلطات الوطنية المعنية بصيد الأسماك للمسائل المتصلة بالتجارة ونقل الشحنات بين السفن.

١٠٧ - التدابير المتصلة بالأسواق - أكدت عدة وفود على ضرورة قيام المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك بتعزيز تدابير المراقبة على مدار كامل مراحل سلسلة الأسواق، بما في ذلك عن طريق اعتماد خطط توثيق كميات المصيد. وتم تأكيد الفوائد التي يمكن جنيها من خطط توثيق كميات المصيد؛ حيث برهنت على فعاليتها بشكل خاص عبر منع دخول المصيد المتأتي من ممارسة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم على امتداد أكثر من ١٠ سنوات، لا سيما في الدول التي لديها أسواق كبيرة جدا. وشدد أحد الوفود على ضرورة التعاون بين دول الميناء والدول التي تمارس صيد الأسماك من أجل الإثراء عن ممارسة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، حيث إن المصيد يصل إلى الأسواق عبر عمليات التفريغ في الموانئ. وأوصى عدد من الوفود بتشجيع عمليات التوسيم وبرامج توعية المستهلكين للحد من ممارسة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. كما أعرب أيضا عن رأي مفاده أنه ينبغي اعتماد تلك التدابير فقط في حالة امتثالها لقواعد منظمة التجارة العالمية.

١٠٨ - الشبكة الدولية للرصد والمراقبة والإشراف - أشار عدد من الوفود إلى عمل الشبكة الدولية للرصد والمراقبة والإشراف، وإلى دورها في تعزيز حوكمة مصائد الأسماك في أعالي البحار. وأشار إلى أن الشبكة بصدد إتمام مشروع تحسين مدته ثلاث سنوات يهدف إلى تقديم خدمات إضافية لأعضائها، تشمل جمع ونشر المعلومات المتعلقة بمصائد الأسماك ومعلومات عن الرصد والمراقبة والإشراف وتطوير القدرات التحليلية وتنمية وتوفير التدريب. وتم التشديد أيضا على الدور الذي تضطلع به الشبكة في مجال بناء القدرات وتبادل المعلومات. وشجعت الوفود الدول على الانضمام إلى الشبكة وعلى توفير تمويل دائم، أو على مدى طويل، لعملياتها.

١٠٩ - السجل العالمي لسفن صيد الأسماك - أعربت الوفود عن دعمها للعمل الذي تقوم به منظمة الأغذية والزراعة والذي يستهدف إعداد سجل عالمي شامل لسفن صيد الأسماك، وأفادت بأن إنشاء ذلك السجل من شأنه أن يعزز إلى حد كبير الجهود المبذولة لمكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. وتمت الإشارة أيضا إلى أن بعض المنظمات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد أسماك التونة تنظر في إمكانية إعداد سجلات مماثلة تتضمن

رموز تعريف فريدة للسفن أو أرقاماً تحددها المنظمة البحرية الدولية. كما سلّطت الأضواء أيضاً على دور الشبكة في إعداد سجل عالمي لسفن صيد الأسماك.

١١٠ - وشجع عدد من الوفود منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة البحرية الدولية على التعاون على إعداد سجل عالمي لسفن صيد الأسماك يتضمن رموز تعريف فريدة ويساعد على تتبع السفن الضالعة في الصيد غير المشروع وغير المبلّغ عنه وغير المنظم. وأشار إلى أن لجنة مصائد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة قد أعربت عن قلقها إزاء إمكانية تعثر الأعمال التي تستهدف إنشاء سجل عالمي لسفن صيد الأسماك بسبب نقص الأموال.

#### (د) استعراض تنفيذ التوصيات المتصلة بالبلدان النامية وغير الأطراف

١١١ - تشجيع المشاركة بشكل أوسع في الاتفاق - لاحظت الوفود انضمام ٢٠ دولة إلى الاتفاق منذ مؤتمر الاستعراض الذي عُقد عام ٢٠٠٦، وبذلك أصبح مجموع عدد الدول الأطراف ٧٧ دولة، منها الاتحاد الأوروبي، مما برهن على تزايد الإقرار عالمياً بالاتفاق وبأهميته في تحقيق استدامة مصائد الأسماك عالمياً. ولاحظ كثير من الوفود أن بعضاً من الجهات غير الأطراف قد أوضحت رغبتها في تطبيق مبادئ الاتفاق وأنها تفكر أيضاً في أن تصبح طرفاً فيه. وتقاسمت أيضاً بعض الوفود خبراتها عن كيفية الانضمام إلى الاتفاق.

١١٢ - وأعربت الوفود عن تأييدها للحوار المستمر الرامي إلى تشجيع المشاركة بشكل أوسع في الاتفاق، والذي يجري في إطار المشاورات غير الرسمية. ولوحظ أن الحوار المستمر قد شدد عام ٢٠٠٩ على أهمية بناء القدرات وما قد يؤديه من دور في تشجيع المشاركة بشكل أوسع في الاتفاق، وأهمية الاتفاق بوصفه صكاً يحدد المعايير، والحاجة إلى زيادة المشاركة في الاتفاق بُغية تحقيق عالميته. وأعرب أيضاً عن رأي مفاده أن الاتفاق قد أدى دوراً تكميلياً في عمل المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك. وأعربت الوفود عن أملها في أن يثمر استمرار الحوار عن زيادة فهم الاتفاق وشنّ الجوانب التي تؤثر في اتساع نطاق المشاركة فيه. وارتئي حدوث تغيير في التصورات التي تقول إن الاتفاق يفيد الدول الساحلية أكثر مما يفيد دول صيد الأسماك في المياه النائية، وذلك في ضوء حجم التصديق عليه في الوقت الراهن.

١١٣ - ودعت الوفود أيضاً إلى تركيز الاهتمام والمناقشات بقدر أكبر على مسألة أنصبة وقدرات صيد الأسماك بالنسبة للبلدان النامية التي تسعى إلى الحصول على مكاسب اقتصادية أكبر من خلال تطوير صناعاتها الداخلية في مجال صيد الأسماك. وأشار إلى أن الاتفاق هو مجموعة متكاملة تضم حقوقاً والتزامات، وأنه يراعي الاحتياجات الخاصة لدى البلدان النامية. وارتأت الوفود أن تشجيع مشاركة البلدان النامية في الاتفاق يمكن تحقيقه بإبراز

المنافع التي تتحقق من تلك المشاركة. وارتئي أيضا أن تنفيذ الاتفاق بكامله ينبغي ألا يؤثر في حقوق البلدان النامية فيما يختص بمسائل من قبيل مسألة الإفراط في القدرات وعمليات الاستغلال.

١١٤ - تعزيز مشاركة البلدان النامية في المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك - أكد عدد من الوفود الحاجة إلى مساعدة البلدان النامية على المشاركة في عمل المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك. فعلى سبيل المثال أُشير إلى أن عدم مشاركة البلدان النامية في اللجان العلمية التابعة لتلك المنظمات والترتيبات قد أفضى إلى عدم وجود بيانات ومعلومات علمية شاملة. وارتئي أنه ينبغي التمييز بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك. ومع ذلك أشارت وفود أخرى إلى أن الأحكام الرامية إلى مساعدة البلدان النامية تفيد رعايا البلدان المتقدمة النمو.

١١٥ - وسلطت بعض الوفود الضوء على القيود المالية التي قد تعوق مشاركة البلدان النامية بشكل تام في المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، واسترعت الاهتمام إلى الصعوبات التي تواجهها تلك الدول لدى محاولتها المشاركة في أعمال جميع المنظمات والترتيبات الثمانية عشرة القائمة. وارتئي أنه ينبغي إجراء استعراض لأداء المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، بغرض تمكين جميع البلدان من التعرف على أداء تلك المنظمات والترتيبات، لا سيما في ضوء استمرار تدهور الأرصد السميكية.

١١٦ - وأكدت بعض الوفود أن وجود معايير منصفة للتخصيص أمر حاسم الأهمية في كفالة توسيع مشاركة البلدان التي لديها مصائد أسماك ناشئة في المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، وفي الاتفاق. وتنظر تلك الوفود إلى مصائد الأسماك في سياق التنمية المستدامة، وأكدت أهمية المادة ٢٤ (٢) من الاتفاق، والحاجة إلى كفالة إمكانية الوصول إلى مصائد الأسماك أمام صغار صائدي الأسماك الحرفيين الذين يعيشون حياة الكفاف، والنساء العاملات في صيد الأسماك، فضلاً عن الشعوب الأصلية بالبلدان النامية، لا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية.

١١٧ - التعاون مع البلدان النامية ومساعدتها - أكدت عدة وفود الحاجة إلى بناء قدرات البلدان النامية ومساعدتها باعتبارهما عنصريين رئيسيين من عناصر تنفيذ الاتفاق تنفيذاً فعالاً. وفي هذا الصدد، أشارت الوفود إلى أن مؤتمر الاستعراض قد أوصى عام ٢٠٠٦ إلى التركيز على تقديم المساعدة إلى البلدان النامية كي تتمكن من تنفيذ الاتفاق، لا سيما في مجالات العلم، وجمع البيانات وتقديم التقارير، والرصد، والرقابة، وتطوير برنامج الرقابة والإشراف،

والرقابة الحكومية على الموانئ، وهياكل إدارة وحوكمة مصائد الأسماك، وتحسين الآليات التنظيمية. وأشارت عدة وفود أيضا إلى المبادرات الإنمائية الرامية إلى تيسير تنفيذ البلدان النامية للاتفاق، فضلا عن إقامة الشراكات اللازمة لتطوير الحوكمة وبناء القدرات في مجال مصائد الأسماك.

١١٨ - كما أشارت الوفود إلى أنه ينبغي زيادة التأكيد على تعزيز قدرات البلدان النامية كي تتمكن من المحافظة على أرصدها السمكية وإدارتها، ومساعدتها على المشاركة في مصائد أعالي البحار. وأشار إلى أنه رغم تزايد النصائح العلمية التي توصي بخفض حجم المصيد، ينبغي بذل الجهود الكفيلة بأن تستفيد البلدان النامية من ما لديها من مصائد الأسماك. وثمة حاجة إلى مناقشة كيفية تحقيق استدامة مصائد الأسماك بطريقة منصفة. وأعرب عن رأي مفاده أن الحاجة إلى مكافحة الإفراط في صيد الأسماك والقدرات ينبغي ألا يضر بحقوق البلدان النامية في رفع مستوى مشاركتها في مصائد الأسماك بأعالي البحار، حسب ما أقر به مؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٦. وفي الوقت نفسه أعرب عن رأي آخر مفاده أن إيلاء مزيد الاهتمام باحتياجات البلدان النامية سيكون من شأنه زيادة الاستقرار والكفاءة في إدارة مصائد الأسماك عن طريق المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك.

١١٩ - وعلقت عدة وفود أهمية كبيرة على تطبيق الاتفاق بشكل متوازن، وأكدت أنه ينبغي إيلاء الاهتمام بالجزء السابع من الاتفاق بنفس قدر الاهتمام الموجه إلى الأجزاء الأخرى. وأعرب عن رأي مفاده أن إنفاذ المواد ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ من الاتفاق ينبغي أن يتم بطريقة متكاملة على كل من الصعيدين العالمي والإقليمي. وفي هذا الصدد ارتئي أن تقديم التقارير عن التقدم المحرز وعن الاتجاه العام ورصدهما يمكن أن يتم على الصعيد العالمي، وأن بوسع المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بمصائد الأسماك أن تضطلع بدور جوهري في تقييم مدى الإقرار بالمتطلبات الخاصة لدى البلدان النامية.

١٢٠ - وأوضحت عدة وفود أن المادة ٢٥ من الاتفاق لم تكن فعالة، وشددت على أنه رغم ما تبذله البلدان المتقدمة النمو من جهود، فإن ثمة حاجة إلى تنفيذ أحكام تلك المادة بشكل متسق ومرن في ضوء ما يتحقق من نتائج. وأكد بعض الوفود، في هذا الصدد، على أن البلدان النامية لم تتلق سوى قدر يسير من العوائد المحققة من مصائد أسماك التونة، رغم أن مصائد الأسماك ما زالت وسيلة التنمية الأساسية لدى كثير من البلدان النامية. ولهذا السبب، فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية يساورها قلق بالغ إزاء الحالة الراهنة التي تمر بها مصائد الأسماك، وتدعو تلك البلدان إلى زيادة فعالية الحوكمة بغرض كفالة إدارة تلك الموارد الحية بقدر أكثر إنصافا، بما في ذلك كفالة الشفافية في الإدارة وتحسين تقاسم المعلومات.

وأبرزت الوفود أيضا الحاجة إلى استطلاع الصلات بين استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية والأهداف الإنمائية للألفية.

١٢١ - احتياجات بناء القدرات لدى البلدان النامية - أبرز عدد من الوفود الاحتياجات الخاصة لدى البلدان النامية فيما يتعلق ببناء القدرات والتدريب، لا سيما في مجالات تجميع البيانات وتحقيق التكامل بين قواعد البيانات وتدابير وأدوات الرصد والرقابة والإشراف بغرض مكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. كما جرى التأكيد على الحاجة إلى تقديم المساعدة العلمية والتقنية فيما يختص بالبيانات العلمية.

١٢٢ - وأشارت عدة وفود مع التقدير إلى قيام الأمانة العامة عام ٢٠٠٩ بتجميع بيانات عن مصادر المساعدة المتاحة أمام البلدان النامية اللازمة لزيادة قدراتها على حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال<sup>(١٧)</sup>. وارثي أن تجميع البيانات هو أداة قيمة توفر نظرات ثاقبة في المجالات المتاح فيها المساعدة، والمجالات التي ثمة حاجة إلى بذل جهود مركزة فيها، وهو ما قد يكون مفيدا أيضا في تشجيع الاتساق في سياسات توفير المساعدة والتعاون. وطلب بعض الوفود أن تواصل الأمانة العامة إتاحة البيانات المجمعة وتحديثها.

١٢٣ - آليات وبرامج بناء القدرات. بما في ذلك صندوق المساعدة المنشأ بموجب الجزء السابع - أبرزت عدة وفود أهمية الدور الذي يؤديه صندوق المساعدة المنشأ بموجب الجزء السابع. وذكرت أن الصندوق قد ساعد الدول النامية الأطراف على الاستفادة من الفرص الحقيقية المتعلقة بالتدريب والمساعدة في المجال التقني وتطوير الموارد البشرية لكفالة حفظ وإدارة الأرصدة السمكية، بوسائل منها، على سبيل المثال، دعم الأعمال الرامية إلى وضع خطة لصيد أسماك القرش في منطقة جزر المحيط الهادئ، وعقد حلقات العمل العلمية والتقنية عن إدارة أسماك التونة في منطقة جنوب المحيط الهادئ. ولاحظت الوفود مع الارتياح أنه قد قُدمت منحة قدرها ٥٠٠.٠٠٠ دولار تقريبا إلى الصندوق منذ انعقاد مؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٦. ولوحظ أيضا وجود تطور إيجابي هو أن موارد الصندوق قد استُعملت في الآونة الأخيرة في مبادرات بناء القدرات، ودعم المفاوضات المتعلقة بالمنظمات والترتيبات الإقليمية الجديدة المعنية بإدارة مصائد الأسماك، وتعزيز القوائم منها؛ وتطوير الموارد البشرية؛ وتوفير التدريب والمساعدة في المجال التقني. وطلب إلى الدول التي بوسعها تقديم مزيد من التبرعات أن تقوم بذلك، نظرا إلى أن رصيد الصندوق قد استنفد تقريبا.



١٢٤ - وأشار عدد من الوفود إلى أن بالوسع استعمال موارد الصندوق في تيسير مشاركة الدول الأطراف النامية في الاجتماعات، وأيضاً في زيادة الصلات التي يمكن أن تجريها البلدان النامية في شتى المنتديات، على الصعيدين الدولي والإقليمي. وارثني أن ثمة حاجة إلى بذل جهود إضافية بغرض تشجيع الاتساق في التمويل المقدم إلى الدول الساحلية النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية بهدف دعم طموحاتها الإنمائية، بما في ذلك ما يختص بالمساعدة على التدريب في مجال الرصد والرقابة والإشراف، وغير ذلك من أشكال المساعدة التقنية.

١٢٥ - وأشارت الوفود إلى أن هناك عوامل محركة متاحة تكفل مساعدة البلدان النامية على إدارة الأرصد السمكية المتداخلة والأرصدة السمكية الكثيرة الترحال، بما في ذلك الصناديق التي أنشأتها المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، والمؤسسات المالية الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. وجرى التأكيد على أن ثمة حاجة إلى مزيد من المساعدة، في مجالات معينة، لا سيما جمع البيانات العلمية، وتطوير برنامج الرصد والرقابة والإشراف، وهياكل إدارة وحوكمة مصائد الأسماك، وتعزيز تطوير مصائد الأسماك والأسواق الداخلية، وتحسين الآليات التنظيمية.

١٢٦ - ولوحظ أن تزايد الاعتماد على التبرعات المقدمة من المنظمات الدولية إلى الصناديق الاستثمارية والمشاريع هو وسيلة فعالة تكفل تشجيع بناء القدرات اللازمة للبلدان النامية. وارثني أيضاً أن بوسع المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بمصائد الأسماك أن تضطلع بدور مهم في هذا الصدد. وأعرب عن رأي مفاده أن تلك المنظمات والترتيبات ينبغي لها أن تتيح أموالاً تُوجه إلى مساعدة البلدان النامية مباشرة، على نحو ما قامت به فعلاً لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ، ومنظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي، حسب ما أوصي به في تقرير المعهد الملكي للشؤون الدولية (تشاتام هاوس) عن أفضل الممارسات ([www.chathamhouse.org.uk/files/9710\\_rfmo0807.pdf](http://www.chathamhouse.org.uk/files/9710_rfmo0807.pdf)). وأشارت اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي إلى أن التبرعات المقدمة من عدة دول إلى الصندوق الاستثماري التي تديره قد يسرت تنظيم عقد حلقات عمل، وتوفير التدريب اللازم للفنيين، وتحسين نظم جمع البيانات على الصعيد الإقليمي.

## ٢ - الوسائل المقترحة لمواصلة تعزيز مضمون أحكام الاتفاق وأساليب تنفيذها عند الاقتضاء.

١٢٧ - دعا رئيس المؤتمر الوفود إلى النظر في المسألة الإطارية الثالثة في تنظيم العمل، وهي: ما هي الوسائل التي يمكن اقتراحها لمواصلة تعزيز مضمون الاتفاق وأساليب تنفيذه؟ وأشار رئيس المؤتمر إلى أن التوصيات التي اعتمدت في المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠٠٦، التي لم يتم تنفيذ بعضها بالكامل، لا تزال صالحة وسوف تستمر في الوجود. واستناداً إلى استعراض

تلك التوصيات خلال المؤتمر الاستعراضي المستأنف ستتاح أمام الوفود الفرصة لاقتراح توصيات إضافية لمواصلة تعزيز تنفيذ أحكام الاتفاق.

١٢٨ - وأكدت وفود عديدة على أن الاتفاق لا يزال الإطار الأنسب، للحفاظ على الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال وإدارتها المستدامة على المدى الطويل، وأنه يوفر الأدوات اللازمة لذلك. وأدت المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك دورا محوريا في حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، وكانت بمثابة أداة رئيسية في تعزيز التعاون الدولي. وتم التأكيد على أن تلك المنظمات أو الترتيبات إنما تُقاس قوتها وفقا لقوة الإجراءات التي يتخذها أعضاؤها.

١٢٩ - ودعت الوفود الدول إلى تحسين المعرفة العلمية فيما يتعلق بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، بما في ذلك استكمال عمليات التقييم البيولوجية وتحديث مصارف البيانات الإحصائية. وأوصى بدعوة المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك إلى تشجيع البحوث العلمية، وعلى وجه الخصوص، تحديد كميات المصيد المسموح بها من الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، وتشجيع تنفيذ التدابير المتعلقة بالتوالد، بما في ذلك مجالات الاستنساخ والحد الأدنى لكميات المصيد. ومن الضروري أيضا تقليل الفجوة بين التوصيات العلمية والتدابير التي اتخذت في نهاية المطاف في المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك.

١٣٠ - وأشارت وفود عديدة إلى أهمية إمداد المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك ببيانات دقيقة وفي الوقت المناسب، وضرورة قيام تلك المنظمات والترتيبات بتقديم حوافز في هذا الصدد. وأشار إلى التدابير المؤقتة التي تتخذها المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ، مما مكنها من أن تطلب من الدول توفير بيانات دقيقة، بما في ذلك خلال الفترة التي سبقت اعتماد المعاهدة. وأوصى بأن تقوم المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك بتعزيز متطلبات إبلاغ البيانات والنظر في أي فشل أو تأخير في تقديم التقارير كنوع من عدم الامتثال مع احتمال فرض جزاءات. كما أوصى بأن تقوم منظمة الأغذية والزراعة بجمع البيانات عن مصائد الأسماك.

١٣١ - وأكدت وفود كثيرة الحاجة إلى معالجة الإفراط في القدرات الحالية لصيد الأسماك على الصعيد العالمي، وأوصت بأن يتم خفض طاقات الصيد الزائدة عن الحد بطريقة شفافة ومنصفة بما يتناسب مع فرص الصيد المتاحة، مع ضمان حقوق البلدان النامية في المشاركة في

المصائد في أعالي البحار. واقترح أيضا الشروع في تقييم القدرات والمستويات المستهدفة لتلك القدرات وإعداد خطط إدارتها. ودعا العديد من المراقبين الدول إلى الامتناع عن استخدام الإعانات التي تشجع الإفراط في الصيد والقدرات، والصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. واقترح أيضا أن يتم النظر في وضع تدابير تكفل مراقبة دول العلم في ما يتعلق بالإعانات.

١٣٢ - وأبرزت عدة وفود ضرورة استمرار الالتزام بالنهج التحوطية ونهج النظم الإيكولوجية. وشدد على أن عدم وجود المعارف أو البيانات ليس سببا يمنع تحرك الدول أو المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك من اتخاذ ما يلزم من إجراءات. وأقرت وفود عديدة بأنه يمكن اتخاذ تدابير الحفظ من خلال إعداد مجموعات متكاملة ومنسقة من التدابير. وفيما يتعلق بالنهج التحوطي، اقترح اللجوء إلى الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، كي تقوم، على أساس أفضل المعلومات المتاحة، بتحديد النقاط المرجعية المتعلقة بالأرصدة والإجراءات التي ينبغي اتخاذها، إذا تم تجاوز تلك النقاط.

١٣٣ - وشددت الوفود أيضا على الحاجة إلى إدراج نهج النظم الإيكولوجية في إدارة مصائد الأسماك على نحو فعال، مع استمرار العمل على فهم تلك النهج. واقترحت بعض الوفود إنفاذ المادة ٥ (د) من الاتفاق، التي تنص على تقييم الآثار التي يحدثها صيد الأسماك وغيره من الأنشطة البشرية والعوامل البيئية في الأرصدة والأنواع المستهدفة المنتمة إلى نفس النظام الإيكولوجي أو المرتبطة بالأرصدة المستهدفة أو المعتمدة عليها. وأشار بوجه خاص إلى الحاجة إلى تقييم الآثار التي يحدثها التلوث في تلك الأرصدة والأنواع المستهدفة. كما أشار أيضا إلى تأثير التلوث الضجيجي بالمحيطات في الأرصدة المستهدفة والأنواع المرتبطة بها، واقترح أحد المراقبين ضرورة معالجة تلك المسألة في سياق القرار السنوي الذي تصدره الجمعية العامة بشأن مصائد الأسماك المستدامة. واقترح أيضا إجراء دراسة عن الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي يحدثها التلوث الضجيجي بالمحيطات في معدلات صيد الأسماك.

١٣٤ - وأوصى بأن تقوم الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك بتعزيز تنفيذ نهج النظم الإيكولوجية من خلال تطبيق أدوات تقييم المخاطر وإجراء تقييمات للأرصدة بغرض حفظ وإدارة الأنواع المرتبطة بأنواع أخرى ومعتمد عليها والموائل الهشة التي تعيش فيها تلك الأنواع. وشدد أيضا على أهمية اتخاذ تدابير تكفل إدارة مصائد الأسماك التي لا تخضع للتنظيم والمخصصة لنوع معين، والأنواع التي يتم صيدها عرضا ويتم تداولها تجاريا. وأعرب عن القلق إزاء مشكلة الصيد المطروح، وأعرب عن التأيد للعمليات

التي تجرى في منظمة الأغذية والزراعة لمعالجة تلك المسألة. وشددت الوفود على ضرورة تحسين الانتقائية في معدات الصيد، والحد من صيد الأسماك الصغيرة، وتعزيز نظم الرصد، لا سيما التغطية التي يقوم بها المراقبون المستقلون.

١٣٥ - وأيدت عدة وفود استخدام عمليات تقييم الأثر البيئي، عند الاقتضاء، للتأكد من الآثار التراكمية الناشئة عن جميع الأنشطة، بما في ذلك صيد الأسماك، وكذلك إنشاء شبكات على الصعيد العالمي تمثل المناطق المحمية البحرية. وأشارت وفود إلى أنه ينبغي إنشاء المناطق المحمية البحرية على أساس المشورة العلمية السليمة، وذلك في إطار مجمل الاستراتيجيات الرامية إلى ضمان إنتاجية الأرصد السمكية والاستخدام المستدام. واقترح أيضا ضرورة الاعتراف بالجيوب المغلقة في أعالي البحار باعتبارها أداة قيمة تكفل الإدارة على أساس المناطق وتحقيق تدابير الحفظ. وأعرب أيضا عن رأي يناهض تطبيق التقييمات السابقة على جميع مصائد الأسماك. وأشار إلى ضرورة استخدام أدوات الإدارة على أساس المناطق على أساس كل حالة على حدة.

١٣٦ - وشدد عدد من الوفود على أهمية اتخاذ تدابير تكفل حماية النظم البيئية البحرية الهشة. واستشهد بتدابير من هذا النوع كمثال جيد على كيفية التفاعل بين العلوم والإدارة بنجاح. وأشار أحد المراقبين إلى أن المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك ينبغي أن تحظر أي مصائد أسماك في منطقة من مناطق أعالي البحار لا تتوافر فيها آلية من الآليات التنفيذية التعاونية. بيد أن بعض الوفود رأت أن تقتصر القضايا المتعلقة بالصيد في قاع البحار وحماية النظم البيئية البحرية الهشة على العملية المنشأة في الجمعية العامة.

١٣٧ - وأبرزت الوفود الحاجة إلى إحراز تقدم في تحقيق التوافق بين التدابير، بما في ذلك في جنوب المحيط الهادئ، لضمان المحافظة على الأنواع وتوفير السلامة البيولوجية للأرصد السمكية. وثمة حاجة في هذا الصدد لقيام المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك باعتماد ودمج التدابير اللازمة لمعالجة التدهور المستمر في الأرصد السمكية في أعالي البحار.

١٣٨ - وشددت وفود عدة على الحاجة إلى توصيات محددة بشأن أنواع سمك القرش، المهددة بشكل خاص. وأوصى بأن تقوم الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك بتطبيق المتطلبات المتعلقة بجمع بيانات عن أنواع معينة على أنواع سمك القرش، وإجراء تقييمات بيولوجية في هذا الصدد وتطوير ما يتصل بها من خطط أو تدابير الحفظ والإدارة. وبالإضافة إلى ذلك، أُقترح أن تنظر المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك في طلب تفريغ حمولات أسماك القرش مع إبقاء الزعانف في مكانها الطبيعي

كأداة من أدوات تعزيز إنفاذ ورصد التدابير القائمة التي تحظر إزالة زعانف سمك القرش. وحذرت وفود أخرى من مغبة اتباع نهج واحد "مناسب للجميع"، بيد أنها اتفقت على الحاجة إلى اتخاذ تدابير تضمن أن يكون عدد أسماك القرش المصيدة مساويا لعدد الزعانف التي جري تفرغها.

١٣٩ - وفيما يتعلق بالآليات اللازمة للتعاون الدولي وغير الأعضاء، حثت عدة وفود المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك على أن تستكمل الولايات المخول لها بأن تدمج المعايير الحديثة في أنظمتها. كما وجهت الوفود نداء يدعو إلى احترام تدابير الحفاظ والإدارة المعمول بها في المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك وتنفيذها على نحو فعال.

١٤٠ - وشددت الوفود على أنه من الضروري أن تقوم المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك باعتماد تدابير على أساس أفضل مشورة علمية متاحة. وذكرت أن ثمة حاجة إلى مزيد من التفاعل الحيوي بين العلماء وعمليات الإدارة. وينبغي أن يقوم بشكل منتظم فريق من العلماء المستقلين أو هيئات إدارية في المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك بإعادة النظر في تدابير الحفظ والإدارة، وتنقيحها بغية ضمان الاتساق مع أفضل الأهداف العلمية والتنظيمية التي حددها تلك المنظمات أو الترتيبات. وأكدت وفود عدة على أن فعالية صنع القرار تتوقف على ما يديه أعضاء المنظمة من إرادة سياسية، وأنه قد تكون هناك حاجة إلى استكشاف طرائق بديلة.

١٤١ - وحثت الوفود على بدء نفاذ الصكوك التأسيسية التي تم تنقيحها مؤخرا، مثل اتفاقية التعاون المستقبلي المتعدد الأطراف في مصائد أسماك شمال شرق المحيط الأطلسي، والمعاهدات التي أبرمت مؤخرا التي تأسست بموجبها منظمات وترتيبات إقليمية جديدة معنية بإدارة مصائد الأسماك، على غرار حالة المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ، والترتيب المتعلق بمصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي. وذكرت عدة وفود أن ثمة حاجة إلى تفادي الثغرات الجغرافية لدى إنشاء المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، وحثت أيضا الدول المشاركة في المفاوضات الرامية إلى إنشاء منظمات وترتيبات جديدة على إجراء تلك المفاوضات في أسرع وقت ممكن. وأشار بعض وفود أيضا إلى أنه ينبغي تشجيع الدول على الانضمام إلى المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك.

١٤٢ - وأوصت وفود كثيرة بقيام المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك بإجراء عمليات استعراض أداء بانتظام، وضمان تنفيذ التوصيات الصادرة عن تلك

العمليات في غضون فترة زمنية معقولة. وأيدت الوفود أيضا توفير مزيد من الشفافية في استعراض الأداء. واقترحت عدة وفود تجميع نتائج عمليات استعراض الأداء في مصدر واحد لإظهار الاتجاهات وبيان ما إذا كانت المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك قد التزمت بشكل كامل بالبيانات العلمية. واقترحت بأن تقوم المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك التي لم تبادر حتى الآن باستعراض الأداء أن تفعل ذلك بحلول عام ٢٠١٢ وأن تجرى عمليات استعراض الأداء مرة كل خمس سنوات. واقترحت وفود أخرى أن يجري الاستعراض كيان مستقل، مثل الجمعية العامة، بيد أن بعض الوفود عارض ذلك الاقتراح. واقترحت تشجيع المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك على تحديث صكوكها التأسيسية كل أربع سنوات.

١٤٣ - وشجعت الوفود المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك على تعزيز التعاون فيما بينها من خلال أمور منها، على سبيل المثال، إنشاء فرق عمل مشتركة، أو إبرام مذكرات تفاهم، بغرض وضع تدابير متوافقة ومتسقة، وتقاسم أفضل الممارسات. وجرى التأكيد على أهمية التعاون على تقليل الصيد العرضي، وتطبيق أدوات أو برامج الرصد والمراقبة والإشراف. وذكر أن من المهم أيضا قيام التعاون فيما يتعلق بفرض قيود على فرص الصيد، وتلبية تطلعات البلدان النامية المشاركة. وتم حث المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك التي تنظم الأرصدة السمكية المتداخلة على إجراء مشاورات مشتركة وتتبادل أفضل الممارسات. ودعت عدة وفود أيضا المنظمات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد أسماك التونة إلى التوسع في استخدام مصفوفة استراتيجية كوبي الثانية (انظر [www.tuna-org.org](http://www.tuna-org.org)، تقرير الاجتماع المشترك الثاني) في وضع التدابير اللازمة للإدارة.

١٤٤ - وأشارت وفود عدة إلى الحاجة لأن تراعي المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك التحديات الجديدة في مجال إدارة أنشطة مصائد الأسماك، مثل تغير المناخ وتحمض المحيطات، وأن تنظر في تأثير الدول الجزرية والساحلية والمناطق المنخفضة نتيجة ارتفاع منسوب مياه البحر. وذكرت أن ثمة حاجة أيضا إلى المزيد من الشفافية في أعمال وقرارات المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، بما في ذلك إجراءات تقلل من تقييد مشاركة المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية في اجتماعاتها.

١٤٥ - وفيما يتعلق بالرصد والمراقبة والإشراف والامتثال والتنفيذ، أكدت وفود على ضرورة أن تضمن دول العلم امتثال سفن الصيد لتدابير الحفظ والإدارة. وذكرت أنه ينبغي أن تتحمل دول العلم المسؤولية عن تصرفات سفنها في أعالي البحار. واقترحت أيضا أن يتوافر

أمام الدول الساحلية إمكانية الوصول بدرجة أكبر إلى البيانات، بما في ذلك بيانات المراقبة، تحقيقاً لأغراض الامتثال والإنفاذ. واقترحت الوفود إبرام اتفاق دولي ملزم يكفل تحديد مسؤولية دول العلم والتدابير التي ينبغي أن تطبقها من أجل منع الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم والقضاء عليه.

١٤٦ - وأعربت وفود عديدة عن تأييدها للعمل الذي جرى مؤخراً في كندا ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن أداء دول العلم، وشجعت منظمة الأغذية والزراعة على عقد مشاورات تقنية في أقرب وقت ممكن لتحديد مبادئ توجيهية دولية بشأن معايير تقييم أداء دول العلم. وارتئي أنه سيكون مفيداً تدوين المعايير التي تنظم أداء دول العلم وتحويلها إلى مبادئ توجيهية تكفل تقييم أداء دول العلم. وحدد عدد من الوفود الدعوة إلى قيام منظمة الأغذية والزراعة بإنشاء سجل عالمي للسفن، مع تحديد رموز تعريف فريدة للسفن، مثل الأرقام التي حددها المنظمة البحرية الدولية.

١٤٧ - وأكد العديد من الوفود الحاجة إلى الفعالية في تنفيذ تدابير الحفظ والإدارة في المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك من قبل جميع الأعضاء، على أن تقوم المنظمات أو الترتيبات بإنفاذ تلك التدابير. وأوصي بأن تقوم المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك بوضع أو تعزيز آليات تكفل إجراء تقييم سنوي لمدى امتثال الأطراف وغير الأطراف، ومدى تعاونها مع تدابيرها، بهدف فرض جزاءات في حالة عدم الامتثال. ودعت وفود أيضاً إلى تبادل أفضل الممارسات فيما بين الدول النامية، وإنشاء ترمي إلى آليات لتبادل المعلومات بشأن الرصد والمراقبة والإشراف. وأشار إلى أن تدابير السوق قد تتطلب ترتيبات تعاونية بين أصحاب المصلحة في صناعة صيد الأسماك.

١٤٨ - وارتئي إلى أنه ينبغي النظر في الرصد والمراقبة والإشراف كمجموعة من التدابير أو الطرائق المتعددة التي تعزز التدابير في أعالي البحار، مثل التدابير بنقل الشحنات بين السفن والصعود على متن السفن وتفريشها. وجرى التأكيد أيضاً على أهمية خطط توثيق كميات المصيد كأداة تساعد على منع الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. وأوصت الوفود بتعزيز التعاون الدولي لإزاء السفن التي تعمل في الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، بما في ذلك تبادل قوائم السفن والتعرف عليها، واعتماد تدابير السوق والنظر في الجوانب الجنائية والعابرة للحدود التي ينطوي عليها بعض أنشطتها. وذكرت أيضاً أن ثمة حاجة إلى بناء القدرات وتوفير الدعم الدولي، من خلال جملة أمور منها، اتفاقات ربان السفن والزوارق الدورية.

١٤٩ - وفيما يتعلق بالآليات البديلة للامتناع والإنفاذ، أُشير إلى الدور الهام الذي تؤديه التكنولوجيا، واقترح إمكانية استخدام الكاميرات لمراقبة أنشطة الصيد لتحل محل الصعود على متن السفن وتفتيشها. وارتئي أن ثمة حاجة لأن تكون تلك التكنولوجيات الحديثة فعالة من حيث التكلفة. وشددت الوفود أيضا على الدور الهام الذي تؤديه برامج المراقبين المستقلين.

١٥٠ - واتفقت الوفود عموما على رأي مفاده أن الاتفاق بشأن تدابير دولة الميناء هو واحد من أهم الصكوك التي تكفل مكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. وشجعت الدول على إيلاء أولوية للتصديق عليه، كما شجعت المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك على اتخاذ تدابير متسقة مع الصك الجديد، مع الإقرار بالتباينات الإقليمية. وشجعت أيضا منظمة الأغذية والزراعة على اتخاذ خطوات تضمن تنفيذ الاتفاق بشأن تدابير دولة الميناء تنفيذا سليما.

١٥١ - وبالإضافة إلى ذلك، تم تشجيع الدول على أن تنضم إلى شبكة الرصد والمراقبة والإشراف الدولية، ودعيت الدول المشاركة بالفعل في الشبكة إلى أن تتقاسم النتائج الملموسة التي أسفرت عنها أعمالها، وكذلك المعلومات والممارسات، وأن تستطلع الفرص المتاحة التي من شأنها إمداد الشبكة بالتمويل الدائم أو الطويل الأجل. وارتئي أنه في الوسع توسيع نطاق الشبكة بصورة كبيرة من خلال توفير تمويل من الرسوم التي تدفعها سفن الصيد التجارية التي تعمل في نطاق المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك. وأشير أيضا إلى أن الشبكة يمكن أن تكون أداة مناسبة تيسر تبادل البيانات والمعلومات عن الرصد والمراقبة والإشراف.

١٥٢ - وفيما يتعلق بالبلدان النامية وغير الأطراف، حث العديد من الوفود على المشاركة بقدر أكبر في الاتفاق، لا سيما من جانب البلدان النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ودعت وفود أيضا إلى التركيز في المساعدة بغية تمكين الدول النامية من تنفيذ الاتفاق، لا سيما في مجالات العلوم وجمع البيانات وكتابة التقارير، ووضع برامج الرصد والمراقبة والإشراف؛ ورقابة دولة الميناء؛ وإدارة مصائد الأسماك وهياكل الحوكمة، وتحسين الآليات التنظيمية. ولوحظ أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تشكل نسبة ٢٧ في المائة من الأطراف في الاتفاق.

١٥٣ - وشدد بعض وفود الدول غير الأطراف، مع ذلك، على الحاجة إلى معالجة الأحكام الواردة في الاتفاق التي منعت بعض الدول من أن تصبح أطرافا فيه، مشيرة إلى المادتين ٧ و ٢١ من الاتفاق. وشدد على أن المخاوف التي أعرب عنها بشأن الصعود على متن السفن



وتفتيشها لا تعكس، حسب ما قيل، عدم فهم لأحكام الاتفاق. وأشار العديد من الوفود، مع ذلك، إلى أن المؤتمر الاستعراضي المستأنف ليس محولا النظر في إدخال تعديلات على الاتفاق.

١٥٤ - ودعت وفود أيضا إلى بذل مزيد من الجهود بغرض وضع آليات تكفل تشجيع مشاركة الدول النامية في المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك. وشدد على أن هناك حاجة إلى قدر أكبر من العدالة في توزيع فرص الصيد، دون زيادة في إجمالي كميات المصيد المسموح بها. ودعت عدة وفود إلى تضافر الجهود وإيجاد خيارات مبتكرة ترمي إلى خفض حجم الأساطيل أو إعادة هيكلتها، بغرض استيعاب طموحات الدول النامية الساحلية في مجال تنمية مصائد الأسماك الخاصة بها. ودعت الوفود إلى مواصلة تنفيذ الاتفاق في أثناء المناقشات التي أجرتها منظمة التجارة العالمية في الدوحة بشأن المعاملة الخاصة والتفضيلية، وكذلك رفع الحواجز غير المبررة أمام التجارة في المنتجات السمكية. وأشارت عدة وفود إلى أن من اليسير تلبية احتياجات بناء قدرات الدول النامية الساحلية بصورة أفضل من خلال خفض القدرات وتخصيص كميات المصيد بصورة نزيهة وعادلة، وأن الدول في حاجة إلى النظر فورا في تخفيض أحجام أساطيل وسفن صيد الأسماك، والقضاء على الإعانات التي تيسر الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. وذكرت عدة وفود أن من الضروري خفض كميات المصيد لتلبية الأهداف الإنمائية للألفية.

١٥٥ - كما أيدت وفود عديدة الطلبات المقدمة للحصول على المساعدة اللازمة لبناء قدرات البلدان النامية بما يساعدها على تحقيق طموحاتها المشروعة في المشاركة بشكل منصف في مصائد الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، وكذلك تنفيذ الاتفاق. واقترح، على سبيل المثال، تعزيز اتفاقات إمكانات الوصول إلى مصائد الأسماك كي تشمل الرصد والمراقبة والإشراف. وأعرب عن رأي مفاده أن تنفيذ المواد ٢٤ حتى ٢٦ من الاتفاق عامل حاسم من عوامل بناء قدرات الدول النامية، وخاصة الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأوضحت الوفود أنه ينبغي إتاحة المساعدة أمام البلدان النامية فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق، وتعزيز قدرتها على المشاركة في مصائد الأرصد في أعالي البحار.

١٥٦ - وأشارت وفود إلى الحاجة إلى تقديم الدعم المؤسسي والتقني، إلى الدول النامية وتحسين إمكانية وصولها إلى الأسواق، فضلا عن توفير معاملة عادلة وتفضيلية لها فيما يتعلق بقواعد التجارة وتوسيم المنتجات السمكية. وشددت بعض الوفود على الحاجة إلى الإقرار بتطلعات الدول النامية نحو تطوير مصائد الأسماك على نحو مستدام، وتمكينها من معالجة المسائل المتعلقة بمصائد الأسماك والحفظ من خلال تشريعها الوطنية.

١٥٧ - وحددت بعض الوفود عددا من الاحتياجات الخاصة بالدول النامية، بما فيها تلك المتصلة بالصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والمراقبة والرصد والإشراف، والنظم الإيكولوجية البحرية الهشة، وجمع البيانات، وإمكانية الوصول إلى البيانات الخاصة بأعالي البحار، فضلا عن خفارة نقل الشحنات بين السفن في أعالي البحار. وثمة حاجة أيضا إلى تقديم المساعدة اللازمة لوضع تدابير متوافقة من أجل الحفاظ والإدارة، وتعزيز برامج المراقبين، وإمكانية الوصول إلى بيانات عن مصائد الأسماك في أعالي البحار، وتسهيل الإنفاذ، والمشاركة في اجتماعات مصائد الأسماك. وأشار إلى أن ثمة حاجة إلى بناء قدرات دول العلم كي تتمكن من مراقبة سفنها بشكل فعال، بما في ذلك اتخاذ إجراءات ضد السفن التي لا تستوفي المعايير المتفق عليها. كما أبرزت الوفود الحاجة إلى الإقرار بمسألة ضعف القدرة على توفير البيانات الدقيقة في الوقت المناسب.

١٥٨ - وجهت بعض الوفود الانتباه إلى تأثير الدول الجزرية الصغيرة النامية والأرصدة السمكية بتغير المناخ، وهو عامل حاسم من عوامل تحقيق الأمن الغذائي في تلك الدول. كما سُلط الضوء على الحاجة إلى تقديم المساعدة إلى الدول التي تعاني من آثار القرصنة.

١٥٩ - وشددت عدة وفود على الحاجة إلى اتخاذ تدابير مرنة ووضع أهداف محددة زمنيا وفقا لنقاط مرجعية لدى تقديم المساعدة إلى البلدان النامية. وأُقرّح اتباع نهج متعدد الطرائق يعزز قدرة الدول النامية من خلال مجموعة من الاستراتيجيات والموارد والمرات المالية، وذلك بهدف تلبية كل من الاحتياجات الملحة ومعالجة المسائل الطويلة الأجل. وارتأت الوفود أيضا أن ثمة حاجة إلى إدماج احتياجات قدرات البلدان النامية اللازمة لصيد الأسماك في صُلب عمليات التنمية الأخرى، مثل مؤسسات التمويل الدولية، فضلا عن استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٦٠ - وأكدت عدة وفود أهمية تقديم تبرعات إلى صندوق المساعدة المنشأ بموجب الجزء السابع من الاتفاق، وشددت على أن الصندوق جزء لا يتجزأ من تنفيذ الاتفاق وتيسير مشاركة البلدان النامية فيه بشكل أوسع. وأعربت الوفود عن تقديرها للترويج إزاء تعهدها بتقديم تبرعات إلى الصندوق، وشجعت الدول الأخرى على التبرع. وارتأت بعض الوفود أنه ينبغي تشجيع المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك على إنشاء صناديق توفر الدعم اللازم للدول النامية. واقترح أيضا القيام أولا بأول باستيفاء قائمة بجميع مصادر التمويل المتاحة للدول النامية، التي أعدها شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار

(ICSP8/UNFSA/INF.4/Rev) من أجل إتاحة أشكال تلك المساعدة بصورة أكبر للدول النامية.

١٦١ - وأشار إلى أن موارد الصندوق لا تكفي أبدا لمساعدة الدول النامية على النحو الملائم. وأوضحت عدة وفود أن الاختصاصات المخولة للصندوق قد لا تكفي لتوفير فرص تنمية القدرات على المدى الطويل، أو تعزيز وتوفير الأدوات اللازمة لدعم أنشطة الرصد والمراقبة والإشراف، ودعت إلى مزيد من الوضوح في الأدوار والمسؤوليات من أجل تنفيذ آليات الصندوق. وأشارت عدة وفود إلى أن الصندوق لا يقتصر على تمويل المشاركة في الاجتماعات المتعلقة بتنفيذ الاتفاق، بل يُستخدم أيضا في بناء القدرات بصورة أعم.

#### رابعاً - اعتماد التقرير النهائي الصادر عن المؤتمر الاستعراضي المستأنف

١٦٢ - قدم رئيس المؤتمر، في الجلسة العامة الأخيرة التي عقدت في ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠، إلى المؤتمر وثيقة تتضمن مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي المستأنف بالصيغة التي توافقت لجنة الصياغة بشأنها واتفقت عليها. وقد خضعت الوثيقة لنقاش واسع، وجاءت نتائجاً لكثير من الحلول التوفيقية. وشكر رئيس المؤتمر الوفود على ما أبدته من روح تعاونية عالية في أثناء المناقشات، ودعا إلى الإدلاء بتعليقات عامة أو مقترحات إضافية أثناء الجلسة العامة.

١٦٣ - وأبرز بعض الوفود ما لاقاه غير الناطقين بالإنكليزية من صعوبة في التفاوض بشأن الوثيقة استناداً إلى مشروع جرى تعميمه باللغة الإنكليزية فقط نظراً إلى ضيق الوقت. واقترحت فقرتان إضافيتان إلى نص الوثيقة، لم يجر تقديمهما إلى لجنة الصياغة بسبب ضيق الوقت. واقترحت الوفود أيضاً إضافة فقرة بشأن ضرورة وضع تدابير لحفظ وإدارة مصائد أعالي البحار في الأجل الطويل، وفقاً للمبادئ التوجيهية الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. وقد قُبِلَت تلك المقترحات مع تنقيح طفيف.

١٦٤ - واعتمد المؤتمر بعد ذلك الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي المستأنف، بصيغتها المعدلة (انظر مرفق هذا التقرير).

١٦٥ - وأبدى بعض وفود الدول غير الأطراف القلق إزاء أساليب عمل المؤتمر الاستعراضي المستأنف. وأعربت تلك الوفود عن القلق، بوجه خاص، إزاء حاجة المؤتمر الاستعراضي المستأنف إلى استعراض وتقييم مدى ملاءمة أحكام الاتفاق، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٢ من المادة ٣٦. وأوضحت دولتان من غير الدول الأطراف أنهما ليستا في وضع يمكنهما من تأييد الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي المستأنف.

١٦٦ - وأُثِّقَ على أن يجري إدراج الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي المستأنف في التقرير النهائي، الذي سيشمل أيضاً مشروع محضر للمداولات قام رئيس المؤتمر بإعداده بمساعدة من الأمانة العامة. وسيتاح مشروع التقرير على الموقع الشبكي للشعبة حتى يتسنى للمشاركين تقديم ما يلزم من مقترحات وتعليقات. وسوف يستعرض رئيس المؤتمر بعد ذلك، بالتعاون مع المكتب، جميع المقترحات والتعليقات بغية إدماجها في التقرير النهائي.

## خامساً - تعليق أعمال المؤتمر

١٦٧ - أشار رئيس المؤتمر إلى أن الاتفاق ظل قيد الاستعراض منذ دخوله حيز النفاذ من خلال عمليتين: المؤتمر الاستعراضي والمشاورات غير الرسمية. ودعا الوفود إلى تقديم آرائها بشأن مستقبل هاتين الآليتين.

١٦٨ - وبالرغم من وجود توافق عام للآراء على ضرورة إبقاء الاتفاق قيد الاستعراض، تعددت وجهات النظر حول آليات القيام بذلك، وتوقيت إجراء ذلك الاستعراض. وأعربت عدة وفود عن رأي مفاده أنه ينبغي تعليق أعمال المؤتمر الاستعراضي واستئنافه مستقبلاً. وارتأت وفود أخرى أنه ينبغي الاحتفاظ بقدر من المرونة من أجل إبقاء خيار إعادة انعقاد المؤتمر الاستعراضي مستقبلاً مفتوحاً، من خلال مقرر تتخذه الجمعية العامة.

١٦٩ - وأعربت عدة وفود عن القلق إزاء تعليق المؤتمر الاستعراضي واستئنافه، وذكرت أنها تفضل مواصلة استعراض تنفيذ الاتفاق في إطار المشاورات غير الرسمية حيث يقل فيها التقيد بالرسميات وتتسم بالفعالية في التكلفة. وأعرب عن رأي مفاده أن أهداف المادة ٣٦ من الاتفاق يمكن أن تتحقق في محفل آخر غير المؤتمر الاستعراضي. وكانت هناك مخاوف إزاء مدى قدرة الوفود على متابعة العدد المتزايد من الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية.

١٧٠ - وأعربت عدة وفود عن تفضيلها استئناف أعمال المؤتمر الاستعراضي في غضون أربع سنوات. وفي هذا السياق، أشار أحد الوفود إلى أنه سيجري النظر في القضايا المتعلقة بالمحيطات والبحار والموارد البحرية ضمن أعمال لجنة التنمية المستدامة في الفترة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، وارتأت أنه سيكون من المفيد استئناف أعمال المؤتمر الاستعراضي بعد عام ٢٠١٥ كي يتسنى أخذ قرارات وأعمال اللجنة في الاعتبار.

١٧١ - واتفق المؤتمر على مواصلة المشاورات غير الرسمية، وإبقاء الاتفاق قيد الاستعراض من خلال استئناف أعمال المؤتمر الاستعراضي في موعد ليس قبل عام ٢٠١٥، يجري الاتفاق عليه في جولة مقبلة من المشاورات غير الرسمية. وأوضحت عدة وفود أنه سيلزم إجراء مزيد من التخطيط لتوضيح دور كل من هاتين الآليتين. وشددت وفود أخرى على الحاجة إلى

التفعيل الكامل للولاية بموجب المادة ٣٦ من الاتفاق مستقبلاً، من حيث اقتراح وسائل لتعزيز تنفيذ الاتفاق، واستعراض مدى ملاءمة أحكامه على السواء. وأشار إلى أنه من المهم أيضاً ضمان معالجة المسائل الجديدة.

## سادساً - مسائل أخرى

١٧٢ - قدم مدير الشعبة معلومات محدّثة عن الجائزة الثالثة والعشرين لزماله هاميلتون شيرلي أميراسينغ، وعن الأحداث التي تنظمها الشعبة بمناسبة الاحتفال الثاني باليوم العالمي للمحيطات.

١٧٣ - وأعلن رئيس المؤتمر تعليق أعماله.

## المرفق

## الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي المستأنف

نيويورك، ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠

## الديباجة

- ١ - أعاد المؤتمر الاستعراضي المستأنف التأكيد أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ("الاتفاقية") واتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية ("الاتفاق") يوفران الإطار القانوني اللازم لحفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، مع مراعاة الاعتبار الواجب للصكوك الدولية ذات الصلة.
- ٢ - وأشار المؤتمر الاستعراضي المستأنف إلى أن جميع أحكام الاتفاق تنفذ وتطبق في سياق الاتفاقية وبما يتفق معها. كما اعترف بالمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك باعتبارها الآلية الأساسية في جهود التعاون الدولية المبذولة بغرض حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال.
- ٣ - وأعاد المؤتمر الاستعراضي المستأنف تأكيد التوصيات التي اعتمدت عام ٢٠٠٦، وحث على مواصلة تنفيذها وتعزيزها.
- ٤ - وإذ يساور المؤتمر الاستعراضي المستأنف القلق إزاء استمرار تعرض بعض الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال للصيد المفرط أو الاستنفاد، فقد قرر أن من الممكن تعزيز تنفيذ الاتفاق باعتماد توصيات إضافية تستند إلى نتائج عام ٢٠٠٦، وتعالج، في بعض الحالات، مسائل جديدة تتصل بتعزيز مضمون أحكام الاتفاق وأساليب تنفيذها.
- ٥ - وشدد المؤتمر الاستعراضي المستأنف على أن تنفيذ تدابير الحفظ والإدارة المعتمدة وفقاً للقانون الدولي، التي يطبق فيها النهج الوقائي وتستند إلى أفضل الأدلة العلمية المتاحة والالتزام بتلك التدابير بشكل كامل، أمران ضروريان يكفلان تعافي الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، وحفظها في الأجل الطويل، واستخدامها على نحو مستدام.
- ٦ - ونتيجة لذلك، أوصى المؤتمر الاستعراضي المستأنف بأن تقوم الدول ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي، منفردة ومجموعة، من خلال المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، بما يلي:

## أولا - حفظ وإدارة الأرصد

(أ) الالتزام على نحو عاجل بتحسين حالة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال المعرضة للصيد المفرط أو الاستنفاد، وذلك باتخاذ تدابير فعالة في مجالي الحفظ والإدارة؛

(ب) تعزيز الجهود الرامية إلى تحسين التعاون بين دول العَلَم التي تبهر سفنها للصيد في أعالي البحار والدول الساحلية، بهدف ضمان التجانس في التدابير المتخذة في أعالي البحار وفي المناطق الخاضعة للولايات الوطنية، فيما يختص بالأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال، وذلك وفقا للمادة ٧ من الاتفاق والأحكام ذات الصلة من الاتفاقية؛

(ج) التقيد التام بالتزاماتها بوصفها أعضاء في المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، أو جهات متعاونة غير أعضاء في تلك المنظمات أو الترتيبات، وذلك بتقديم بيانات كاملة ودقيقة في الوقت المناسب عن مصائد الأسماك؛ ووضع حوافز تكفل تشجيع التقيد بتلك الالتزامات؛ واتخاذ خطوات ترمي إلى معالجة استمرار عدم التقيد بتلك الالتزامات؛

(د) بتزويد منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بالمعلومات المطلوبة، وذلك عملا بالتوصية الواردة في الفقرة ١٩ من الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي الصادرة عام ٢٠٠٦، (A/CONF.210/2006/15)، المرفق؛

(هـ) إعادة تأكيد الالتزام بالقيام على نحو عادل بخفض قدرات أساطيل الصيد إلى مستوى يتيح المحافظة على استدامة الأرصد السمكية، وذلك من خلال تحديد المستويات المنشودة، ووضع الخطط، أو غير ذلك من الآليات الملائمة التي تكفل إجراء تقييم مستمر لطاقة الصيد، والعمل في الوقت نفسه على تفادي نقل قدرات الصيد إلى مصائد أو مناطق أخرى، على نحو يُقوّض استدامة الأرصد السمكية، في جملة مناطق من بينها تلك المناطق التي تتعرض فيها الأرصد السمكية للصيد المفرط أو الاستنفاد، والإقرار في هذا السياق بحق الدول النامية المشروع في أن تطور مصائدتها التي توجد بها الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال، وفقا للمادة ٢٥ من الاتفاق، والمادة ٥ من مدونة قواعد السلوك بشأن صيد الأسماك المتسم بالمسؤولية والفقرة ١٠ من خطة العمل الدولية لإدارة طاقات الصيد اللتين وضعتهما منظمة الأغذية والزراعة؛

(و) تعزيز تنفيذ نهج قائم على الأنظمة الإيكولوجية، من خلال تشجيع وإجراء البحوث العلمية دعماً لإدارة مصائد الأسماك، وتطبيق أدوات ملائمة لتقييم المخاطر، وإجراء

تقييمات للأرصدة بغرض حفظ وإدارة الأنواع المرتبطة بأنواع أخرى ومعتمدة عليها وموائل تلك الأنواع، واعتماد تدابير تكفل إدارة مصائد الأسماك التي لا تخضع حالياً للتنظيم والمخصصة لنوع معين، أو إدارة الأنواع التي يتم صيدها عرضاً ويتم تداولها تجارياً؛

(ز) تعزيز حفظ وإدارة سمك القرش عن طريق:

١' تحديد وتطبيق اشتراطات لجمع بيانات عن كل نوع من أنواع أسماك القرش التي يجرى اصطيادها في المصائد المخصصة لصيد تلك الأسماك، أو عرضاً في المصائد الأخرى؛

٢' إجراء تقييمات بيولوجية واتخاذ ما يرتبط بذلك من تدابير الحفظ والإدارة المتعلقة بأسماك القرش المذكورة؛

٣' تعزيز إنفاذ الحظر القائم على إزالة زعانف أسماك القرش، بالاستناد إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، باشتراط تفريغ أسماك القرش من السفن وزعانفها ملتصقة بأجسامها بحالتها الطبيعية، أو من خلال وسائل مختلفة تتميز بنفس المستوى من الفعالية وقابلية الإنفاذ؛

(ح) وضع تدابير طويلة الأجل تكفل حفظ وإدارة مصائد الأسماك في أعماق البحار، وتتماشى مع المبادئ التوجيهية الدولية بشأن إدارة مصائد الأسماك في المياه العميقة بأعالي البحار التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة؛

(ط) تطبيق المبادئ التوجيهية الواردة في المرفق الثاني من الاتفاق، والقيام، استناداً إلى أفضل المعلومات العلمية المتوافرة، بوضع نقاط مرجعية خاصة بأرصدة سمكية محددة، وتحديد نقاط مرجعية مؤقتة عندما تكون المعلومات عن أحد مصائد الأسماك قليلة أو غير متوافرة على الإطلاق، بما يتوافق مع النهج التحوطي، وتحديد الإجراءات التي يتعين اتخاذها في حال تجاوز تلك النقاط المرجعية؛ ووضع وتنفيذ استراتيجيات لإدارة المصائد تضمن إلى حد كبير عدم تخطي النقاط المرجعية المذكورة التي تم الاتفاق عليها؛

(ي) لدى تحديد رصيد سمكي بوصفه معرضاً للصيد المفرط أو الاستنفاد، توضع استراتيجيات تكفل تجديد وتعافي تلك الأرصدة السمكية، مشفوعة بمداول زمنية وبيان احتمالات تعافيتها، استرشاداً بالتقييمات العلمية، مع إجراء تقييم دوري لمدى التقدم المحرز في تنفيذها؛



(ك) تعزيز الحوار بين مديري إدارة مصائد الأسماك والعلماء بما يكفل استناد تدابير الحفظ والإدارة إلى أفضل الأدلة العلمية المتاحة، وتحقيق الأهداف التنظيمية التي حددتها المنظمات أو الترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك بطرق من بينها:

١' النظر في استخدام مصفوفة استراتيجية حلقة عمل كوبي الثانية عند وضع تدابير الإدارة (انظر [www.tuna-org.org](http://www.tuna-org.org)، تقرير الاجتماع المشترك الثاني) في المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك؛

٢' إجراء استعراض علمي منتظم لمدى فعالية تدابير الحفظ والإدارة التي تتبعها المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك؛

(ل) تشجيع المشاركة في عملية منظمة الأغذية والزراعة التي تهدف إلى وضع مبادئ توجيهية دولية بشأن إدارة الصيد العرضي وخفض حجم الصيد المطروح في البحار، بما في ذلك المشاورة الفنية التي ستجريها منظمة الأغذية والزراعة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بشأن تلك المسألة؛

(م) تعزيز الالتزام بإلغاء الإعانات المالية التي تسهم في انتشار الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والإفراط في الصيد والقدرات، وتكميل الجهود المبذولة حالياً عبر منظمة التجارة العالمية وفقاً لإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية وإعلان هونغ كونغ الوزاري لعام ٢٠٠٥، بما يكفل توضيح وتحسين ما تتبعه من نهج بشأن الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك، أخذاً في الحسبان ما لقطاع مصائد الأسماك من أهمية بالنسبة للبلدان النامية؛

(ن) تعزيز الجهود الرامية إلى دراسة ومعالجة العوامل البيئية التي تؤثر في النظم الإيكولوجية البحرية، بما في ذلك الآثار السلبية الناشئة عن تغير المناخ وتحمُّض المحيطات، وأخذ تلك الآثار في الاعتبار، حيثما أمكن، لدى وضع تدابير حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال؛

(س) إنفاذ أحكام المادة ٥ (د) من الاتفاق بغية تقييم الآثار التي يحدثها صيد الأسماك وغيره من الأنشطة البشرية، والعوامل البيئية، في الأرصدة والأنواع السمكية المستهدفة التي تنتمي إلى النظام الإيكولوجي نفسه، أو التي ترتبط بالأرصدة المستهدفة أو تعتمد عليها.

## ثانياً - آليات التعاون الدولي والجهات غير الأعضاء

(أ) تحديث ولايات المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك التي لم يجر تحديثها بعد، بحيث تتضمن أحكاماً صريحة بشأن استخدام نهج حديثة إزاء حفظ مصائد الأسماك وإدارتها، على النحو المبين في الاتفاق وغيره من الصكوك الدولية ذات

الصلة، بما في ذلك ما يتعلق منها بتطلعات البلدان النامية، لاسيما أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ب) الحث على الإنفاذ المبكر للاتفاقات المنقحة التي أبرمتها المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، وكذلك المعاهدات المبرمة مؤخراً التي تنشأ بموجبها منظمات وترتيبات إقليمية جديدة معنية بإدارة مصائد الأسماك؛

(ج) القيام في أقرب وقت ممكن باحتتام المفاوضات الجارية بين جميع الدول المهتمة بإنشاء منظمات وترتيبات إقليمية جديدة معنية بإدارة مصائد الأسماك، والسعي إلى تقليص أي ثغرات جغرافية بين المناطق المشمولة باتفاقيات تلك المنظمات والترتيبات، والمناطق المشمولة باتفاقيات المنظمات والترتيبات الإقليمية القائمة المعنية بإدارة مصائد الأسماك التي تغطي مصائد أسماك مشابهة؛

(د) إجراء عمليات استعراض مستقلة إلى حد ما لأداء المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك التي لم تخضع بعد لمثل تلك العمليات، وذلك في موعد أقصاه عام ٢٠١٢؛ وإجراء عمليات الاستعراض المذكورة على نحو منتظم، مرة كل خمس سنوات مثلاً؛ وكفالة إتاحة المعلومات أمام الجميع عن الخطوات المتخذة لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراض الأداء؛

(هـ) تشجيع المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، التي هي عضو فيها، على تعزيز التعاون بينها، وذلك من خلال إنشاء أفرقة عاملة مشتركة أو غير ذلك من الآليات، لتيسير وضع تدابير منسقة أو متسقة بين كافة المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، لا سيما ما يتعلق منها بالحد من آثار الصيد العرضي لأنواع غير المستهدفة والأنواع المرتبطة بأنواع أخرى ومعتمدة عليها، وإدارته، وتطبيق نهج قائم على النظام الإيكولوجي، وتشجيع التطبيق الفعال والمستمر لأدوات الرصد والمراقبة والإشراف؛

(و) دعوة المنظمات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك التي تتمتع بكفاءات في ميدان إدارة الأرصاد السمكية المتداخلة إلى النظر في عقد اجتماعات مشتركة لتبادل وجهات النظر بشأن القضايا الأساسية وتبادل أفضل الممارسات، حيثما يقتضي الأمر ذلك؛

(ز) كفالة تطبيق التدابير المؤقتة التي اعتمدها المشاركون في المفاوضات الرامية إلى إنشاء منظمات وترتيبات إقليمية جديدة معنية بإدارة مصائد الأسماك، والتي لم تدخل حيز النفاذ بعد، ومن بينها التدابير المتعلقة بمنطقتي جنوب المحيط الهادئ وشمال المحيط الهادئ؛ وتزويد الهيئات المؤقتة المعنية ببيانات كاملة ودقيقة عن مصائد الأسماك، من أجل تسهيل

تنفيذ تلك التدابير المؤقتة بصورة فعالة، واشتراط إجراء استعراض دوري لتلك التدابير في ضوء حالة المورد المستقاة من مصادر علمية حديثة؛

(ح) تعزيز الجهود الرامية إلى الاتفاق على حقوق المشاركة التي يتمتع بها أعضاء المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، وأعضاؤها الجدد والجهات المتعاونة من غير الأعضاء، حيثما يقتضي الأمر ذلك، مع إيلاء المراعاة الواجبة لتطلعات البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومراعاة حالة الأرصاد.

### ثالثاً - الرصد والمراقبة والإشراف والامتثال والإنفاذ

(أ) إجراء تقييم سنوي لمدى امتثال الأعضاء للتدابير التي تحددها المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، ومدى تعاون غير الأعضاء بشأن تلك التدابير، حيثما يقتضي الأمر ذلك؛ وإيجاد حوافز تهدف إلى تعزيز الامتثال لتلك التدابير والتعاون بشأنها، واتخاذ خطوات ترمي إلى التصدي لحالات عدم الامتثال وعدم التعاون المستمرة؛

(ب) تشجيع الدول على النظر في الانضمام كطرف إلى اتفاق منظمة الأغذية والزراعة بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، وردعه والقضاء عليه، توخياً لنفاذ الاتفاق في وقت مبكر؛ واعتماد تدابير لدولة الميناء تتماشى مع ذلك الاتفاق، من خلال المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك إذا لم تكن قد اعتمدت تلك التدابير بعد؛

(ج) منع الأسماك المصيدة بطرق غير مشروعة ومنتجتها من دخول حلقة التجارة، وذلك بزيادة استخدام برامج توثيق كميات المصيد وغيرها من التدابير المرتبطة بالأسواق، وتنسيقها على نحو أفضل، وتعزيز التعاون في ميدان إنفاذ القانون، وتسهيل التجارة بالأسماك أو بمنتجات الأسماك المصيدة على نحو مستدام؛

(د) اضطلاع دول العلم بكامل مسؤولياتها؛ وقيامها بوضع مجموعة من المؤشرات، عن طريق منظمة الأغذية والزراعة، وبطرق من بينها إجراء مشاورات فنية تعقد في موعد أقصاه عام ٢٠١١، لتقييم أداء دول العلم من حيث اضطلاعها بتلك المسؤوليات، إلى جانب اتخاذ خطوات لمعالجة استمرار عدم الوفاء بتلك المسؤوليات؛

(هـ) ممارسة الرقابة، قدر المستطاع، على أنشطة الصيد التي يمارسها رعاياها، والتي تفوّض فعالية تدابير الحفظ والإدارة التي اعتمدت وفقاً للقانون الدولي، واتخاذ تدابير

تكفل امتثال رعاياها وتعاونهم في هذا الصدد، والقيام، إذا اقتضى الأمر، بتقاسم المعلومات مع غيرها من الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك بشأن الخطوات المتخذة في هذا الصدد؛

(و) التعجيل بالجهود المبذولة في إطار منظمة الأغذية والزراعة، وبالتعاون مع المنظمة البحرية الدولية، من أجل وضع نظام لتحديد رموز تعريف فريدة للسفن كجزء من سجل عالمي شامل لسفن الصيد يشمل سفن النقل المبردة وسفن الإمداد؛

(ز) تعزيز التدابير التي تتخذها المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك لرصد وتنظيم أنشطة نقل الشحنات بين السفن، وبخاصة عن طريق النظر في قواعد أكثر صرامة فيما يتعلق بنقل الشحنات بين السفن وتفرغ شحنات الأسماك ومنتجات الأسماك التي تم نقلها من سفينة إلى أخرى في عرض البحر؛ وتعزيز عمليات رصد سفن الصيد العاملة في أعالي البحار من خلال زيادة نطاق تغطية المراقبين المستقلين العاملين على متنها، واستخدام وسائل أخرى تتميز بمستوى مماثل من الفعالية؛

(ح) النظر في الانضمام إلى الشبكة الدولية للرصد والمراقبة والإشراف، وتبادل المعلومات والممارسات الداعمة لإنفاذ تدابير حفظ مصائد الأسماك وإدارتها؛ والنظر في توفير التمويل للشبكة.

#### رابعاً - البلدان النامية والدول غير الأطراف

(أ) بناء قدرات البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، كي يتسنى لها المشاركة في مصائد الأسماك في أعالي البحار، بما فيها الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، وجني منافع أكبر من مصائد الأسماك المستدامة التي توجد بها تلك الأرصدة، وتطوير مصائد الأسماك الخاصة بها، وتحسين فرص وصولها إلى الأسواق.

(ب) توفير المساعدة اللازمة لبناء قدرات البلدان النامية على تطبيق الاتفاق، لاسيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، وبخاصة في مجالات العلوم، وجمع البيانات والإبلاغ، والرصد والمراقبة والإشراف، والمراقبة التي تمارسها دولة الميناء ودولة العلم، وحفظ مصائد الأسماك وإدارتها، وتيسير الوصول إلى مصائد الأسماك المستدامة التي توجد بها الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، وتطوير تلك المصائد؛

(ج) مراعاة احتياجات صغار صيادي الأسماك الحرفيين الذين يعيشون حياة الكفاف والنساء العاملات في قطاع الصيد، والشعوب الأصلية في البلدان النامية، لا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، عند وضع تدابير ترمي إلى حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، وذلك بهدف تلافي أي تأثيرات قد تضر بتلك الفئات، وكفالة إمكانية وصولها إلى مصائد الأسماك؛

(د) الحث على الدمج بين الجهود المبذولة لمساعدة البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، في سياق الاتفاق، وسائر الاستراتيجيات الإنمائية الدولية ذات الصلة، بهدف تعزيز التنسيق الدولي اللازم لتمكين تلك البلدان من تطوير قدراتها الوطنية على استغلال الموارد السمكية، على نحو يتماشى مع الواجب المتمثل في ضمان حفظ تلك الموارد وإدارتها؛

(هـ) التشجيع على إيجاد استراتيجيات توفر قدراً أكبر من المساعدة اللازمة للبلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، كي تتمكن من الحصول على نصيب أكبر من المنافع المحققة من كميات المصيد من الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، وتعزيز الجهود الإقليمية الرامية إلى حفظ تلك الأرصدة وإدارتها على نحو مستدام؛

(و) ضمان أن تكون قائمة بجميع مصادر التمويل المتاحة أمام البلدان النامية جاهزة ومستوفاة أولاً بأول، على نحو يكفل سهولة حصول البلدان النامية على تلك الأشكال من المساعدة؛

(ز) تقديم تبرعات إلى صندوق المساعدة المنشأ بموجب الجزء السابع من الاتفاق وإلى غيره من الآليات الرامية إلى مساعدة البلدان النامية على حفظ الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال وإدارتها، وعلى تنفيذ الاتفاق برمته؛

(ح) وضع آليات تكفل تقديم المساعدة إلى البلدان النامية الأعضاء في المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك التي لم تضع مثل تلك الآليات بعد، وكفالة أن توفر تلك الآليات الدعم اللازم لتنفيذ الاتفاق برمته؛

(ط) دعوة جميع الدول المشاركة في مصائد الأسماك التي توجد بها أرصدة سمكية متداخلة المناطق وأرصدة سمكية كثيرة الارتحال، أو التي قد تشارك فيها، وغير الأطراف في الاتفاق، إلى أن تصبح طرفاً في الاتفاق.

## خامسا - تعميم التقرير النهائي ومواصلة عمليات الاستعراض

٧ - اتفق المؤتمر الاستعراضي المستأنف على أن يطلب إلى رئيس المؤتمر إحالة تقريره النهائي إلى أمانات جميع المنظمات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، بما فيها المنظمات التي يجري التفاوض على إنشائها، كلما أمكن ذلك، وإلى الجمعية العامة، والمنظمة البحرية الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة والمنظمات المعنية الأخرى، والتنويه إلى ما يتضمنه التقرير من توصيات ذات صلة، ومن طلبات باتخاذ إجراءات.

٨ - واتفق المؤتمر الاستعراضي المستأنف أيضا على ما يلي:

(أ) أن المؤتمر الاستعراضي قد وفر فرصة أفادت في تقييم مدى فعالية الاتفاق وتنفيذه. وأن من الضروري أيضا مواصلة عمليات الاستعراض؛

(ب) مواصلة المشاورات غير الرسمية، وإبقاء الاتفاق قيد الاستعراض من خلال استئناف المؤتمر الاستعراضي ليس قبل عام ٢٠١٥، على أن يتم الاتفاق على ذلك في جولة مشاورات غير رسمية مقبلة، والطلب إلى الأمين العام بأن يرتب لانعقاد تلك المشاورات؛

(ج) تكليف المؤتمر الاستعراضي المستأنف بتقييم مدى فعالية الاتفاق من حيث ضمانه لحفظ الأرصد السميكية المتداخلة المناطق والأرصدة السميكية الكثيرة الارتحال وإدارتها، وذلك باستعراض أحكامه وتقييم مدى ملاءمتها، واقتراح وسائل تكفل تعزيز مضمون تلك الأحكام وطرائق تنفيذها، عند الضرورة، على نحو يتيح معالجة أفضل لأي مشاكل مستمرة تتعلق بحفظ وإدارة تلك الأرصد، وفقا لما تنص عليه المادة ٣٦ من الاتفاق.